

الشفافية في قطاع الطاقة في لبنان

آذار ٢٠٢٢



مارك أيوب، باحث في مجال الطاقة، برنامج سياسات الأمن والطاقة، معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت
إيفيتا معوض، متخصصة في سياسات الطاقة والمناخ، كلية لندن الجامعية (UCL)

الشفافية في قطاع الطاقة في لبنان

١. المقدمة

وضع مكانة لبنان في المنظور الصحيح، أُدرجت دراستي حالة من الدّول الرّائدة فيما يتعلّق بانخفاض مستوى الفساد وتوفير الخدمات ذات القدرة العالية. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الورقة في ملحقها تقييماً لموقع وزارة الطّاقة والمياه الإلكتروني لقياس مدى التزامها بقانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات رقم ٢٠١٧/٢٨.

نتيجة للبحث والتحليل المذكورين أعلاه، تقترح الورقة توصيات محدّدة في مجال السياسة العامّة لتحسين الشفافية في قطاع الطّاقة اللّبنانيّ.

في السّنوات الأخيرة، كانت الشّفافيّة محور المناقشات السّياسيّة الأساسيّة في لبنان. سواء كانت دعوة إلى "تحقيق شفاف" أو "مناقصة شفافة" أو "تدقيق شفاف للحسابات"، فقد أصبحت الشّفافيّة انعكاساً متعدّد القطاعات للحوكمة الرّشيّدة ولاحترام سيادة القانون. لقد أظهر السّحب اللّبنانيّ، الذي نزل إلى الشّوارع منذ انتفاضة ١٧ تشرين الأوّل، هذا الاستعداد من خلال الدّعوة إلى وضع حدّ للفساد وسوء الإدارة والعمليّات غير الشّفافة.

تنطوي الشّفافيّة على إمكانيّة وصول المواطنين، ومنظّمات المجتمع المدني، والمنظّمات غير الحكوميّة، والمجتمعات المحليّة، والقطاع الخاصّ إلى المعلومات واستخدامها بكفاءة. كما أنّه شرط مسبق للمساءلة الاجتماعيّة، خاصّة في المؤسّسات العامّة، وأحد العوامل التي تؤثر في الاستدامة الاقتصاديّة وتحفّزها.

إنّ قطاع الطّاقة أحد الأعرّاض الرّئيسيّة لخلل النّظام السّياسيّ اللّبنانيّ ومساهماً رئيسيّاً في الأزمة الاقتصاديّة والماليّة الوطنيّة. (كلّنا إرادة، ٢٠٢٠). تهدف هذه الورقة إلى تسهيل المناصرة لاعتبارات الشّفافيّة في قطاع الطّاقة اللّبنانيّ وتوفير للجمهور اللّبنانيّ العام معلومات موثوقة وحديثة عبر سلسلة القيمة في القطاع من خلال تقديم البحث والتحليل المستندين بالأدلة. فعند اتّخاذ إجراءات شفافة ووجود مواطنين واعين ومتفاعلين، يمكن للبنان أن يتقدّم بكفاءة في إصلاحه القطاعيّ الذي تمسّ الحاجة إليه من أجل الوصول إلى قطاع عامّ مسؤول وقائم على النزاهة.

تعرض الورقة دور الشّفافيّة في مكافحة الفساد في لبنان ومخاطر الفساد في قطاع الكهرباء. ويأتي ذلك عرض عام للإطار القانوني القائم الذي يحكم الشّفافيّة في الدّولة وفي قطاع الطّاقة على وجه التّحديد، وتقييم الثّغرات القائمة والدّروس المستفادة باستخدام أمثلة ملموسة على طول سلسلة القيمة لقطاع الطّاقة. بالفعل، من أجل



«a href="https://www.freepik.com/photos/business»Business photo created by evening_tao - www.freepik.com/»a»

٢. قطاع الكهرباء في لبنان ومخاطر الفساد القائمة

٢.١ نظرة عامة على قطاع الطاقة في لبنان

ميجاوات، بينما يبلغ ذروة الطلب ٣٥٦٢ ميجاوات (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٠). وبالنسبة لبيروت، التي كانت المدينة الأفضل إمداداً قبل الأزمة، فإن هذا يعني انقطاع التيار الكهربائي يومياً لمدة ثلاث ساعات، في حين أن الانقطاع قد يصل من ١٢ إلى ١٥ ساعة في أماكن أخرى! ومعظم الكهرباء المولدة هي من محطات توليد الطاقة الحرارية التي تعمل على زيت الوقود المستورد. بالإضافة إلى ذلك، تعاقدت مؤسسة كهرباء لبنان مع شركة كارادينيز باور شيب في عام ٢٠١٣ لتوفير ٣٨٥ ميجاوات من الطاقة في حالات الطوارئ من سفن الطاقة (وزارة الطاقة والمياه، ٢٠١٩).

إن إخفاقات قطاع الطاقة تنبع من تحديات الاقتصاد السياسي العميقة الجذور (أحمد، ٢٠٢٠). وكان قطاع الكهرباء اللبناني معزّزاً بشكل خاص للفساد والخلل وعدم الكفاءة التشغيلية، وكان له تأثير على معيشة مواطني لبنان، الذين يعتبرونه منبراً للحفاظ على نظام زبائني من خلال توزيع المنافع على المقرّبين من السياسيين وكبار المسؤولين. (ماكولوتش وآخرون، ٢٠٢٠). حقّق القطاع أرباحاً ذات توجّه سياسي كانت دائماً مصحوبة بعمليات غير شفافة من خلال العديد من عقود الخدمات وشركات التعاقد من الباطن وفرض العمل التي تنطوي عليها.

لطالما كانت صناعة الكهرباء في لبنان في قلب التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تواجهها البلاد. لقد أصبح من المستحيل مواجهة الأزمات العديدة في البلاد دون أن تكون الكهرباء أولوية مطلقة، وقد أصبح من المستحيل تصوّر خطة إصلاح لا تعتبر الكهرباء خطوة أساسية في إعادة التوازن إلى الاقتصاد (عرب نيوز، ٢٠١٩).

يمكن وصف قطاع الكهرباء بأنه احتكار تديره مؤسسة كهرباء لبنان، وهي تمثّل مرفق الكهرباء الوطني. مؤسسة كهرباء لبنان هي الهيئة العامة المسؤولة عن إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في لبنان، تحت إشراف وزارة الطاقة والمياه. تمارس وزارة المالية أيضاً رقابة على مؤسسة كهرباء لبنان، لا سيما من خلال تقييم جدوى الاستثمار في جميع أنواع المشاريع التي قد يكون لها تأثير على الفائض المالي أو العجز المالي، وعلى الحاجة إلى مساهمات مالية من الدولة. وفي الوقت نفسه، تمارس مؤسسات التدقيق الرقابة على المعاملات المالية والمحاسبية المحافظة (البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، ٢٠١٩). يخضع القطاع للقانون رقم ٢٠٢/٤٦٢ الذي تم إقراره قبل مؤتمر باريس ٢، ولكنه لم ينفذ بعد. يتطلب هذا القانون إنشاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء مستقلة، وتفكيك قطاع الكهرباء في لبنان، وخلق سوق كهرباء أكثر قدرة على المنافسة مع منتجي الطاقة المستقلين (IPPS).

لم تتمكّن مؤسسة كهرباء لبنان من تلبية كل الطلب على الكهرباء منذ أكثر من عقدين من الزمان، حيث لم تغطّي سوى حوالي ٦٣٪ منه في عام ٢٠٢٠، وهو ما يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، لا سيما في فترات ذروة الطلب (أحمد، ٢٠٢٠). وبالتالي، يعتمد المواطنون اللبنانيون على شبكات مولّدات ديزل مكلفة وملوثة. بالإضافة إلى ذلك، كانت مؤسسة كهرباء لبنان تعمل تحت مستويات استرداد التكلفة، ومع تزايد الخسائر التقنية وغير التقنية، وقد اعتمدت على دعم حكومي سنوي كبير، والذي بلغ مجموعه أكثر من ١٤ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨ (بنك الاعتماد اللبناني، ٢٠١٦)، و يعادل حوالي ٣.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان سنوياً. هذه المبالغ كانت تستخدم بشكل أساسي لتأمين شراء الوقود لمحطات توليد الطاقة القديمة والمكلفة التابعة لمؤسسة كهرباء لبنان.

تمتلك وتدير مؤسسة كهرباء لبنان سبع محطات لتوليد الوقود الثقيل والمازوت وخمس محطات للطاقة الكهرومائية، بقدرة كافية تبلغ حوالي ٢٣٣٤

٢.٢. الشفافية كمفتاح لكبح الفساد

واجتماعية وبيئية: فهو يضعف الثقة في الحكومة ويضعف الديمقراطية، ويعرقل التنمية الاقتصادية، ويزيد من تفاقم عدم المساواة والفقر، ويقلل من فرص تهيئة بيئة صحية ومستقبل مستدام (منظمة الشفافية الدولية، بدون تاريخ). والواقع أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يصف دور الفساد في تقويض جميع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٩ أ).

تجدر الإشارة إلى أهمية وضع أطر للشفافية والمساءلة للحد من الفساد بشكل فعال والسماح بالتنمية المستدامة. والسبب هو أنه في حين أن الشفافية تمكن من المساءلة، فإنها لا تؤدي دائماً إلى ذلك: "الشفافية تحشد قوة العار ومع ذلك قد لا يكون الوقح عرضة للفضح العام" (فوكس، ٢٠٠٧). وحتى عندما يحتج المواطنون على سوء الإدارة، ينبغي أن يكون هناك ضغط للرد ومعاوية المسؤولين. يكون للكشف العلني عن الفساد تأثير عندما يمكن أن يطلق آليات المساءلة التقليدية مثل التحقيقات وعمليات التفتيش والتدقيق التي تؤدي إلى عقوبات و/أو تعويض و/أو معالجة (فوكس، ٢٠٠٧؛ جوشي، ٢٠١٠).

الحكومة هي عملية صنع القرار والطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات. تقتزن الحكومة الرشيدة بالأنظمة السياسية التشاركية، وتتوافق مع حكم القانون، وتتسم بالشفافية والاستجابة، وتقوم على توافق الآراء، وتكون عادلة وشاملة، وفعالة وكفؤة. وخاضعة للمساءلة. تعتبر الحكومة الرشيدة في الإدارة العامة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٩؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٩ ب). فالشفافية، بوصفها مبدأ حاسماً من مبادئ الحكومة الرشيدة في الإدارة العامة، تعني أن الحكومات يجب أن تكون منفتحة على الكشف عن المعلومات والقوانين والخطط والإجراءات والتدابير المتخذة. بموجب مبدأ الشفافية، يتعين على الموظفين العموميين وموظفي الخدمة المدنية أن يتصرفوا بشكل واضح وعلى نحو متوقع ومفهوم لتعزيز المساءلة والمشاركة العامة (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٩).

من ناحية أخرى، يعد وصول الجمهور إلى المعلومات عاملاً أساسياً لتحقيق مساءلة الحكومة حيث أن التدقيق العام يعزز نزاهة المؤسسات العامة ويضمن أنها تدعم وتحمي مصالح الجمهور العام. نتيجة لذلك، يمكن أن تكون الشفافية بمثابة أداة فعالة لمراقبة القطاع العام ورصده، كما أنها تساهم في بناء ثقة الجمهور في الحكومة. علاوة على ذلك، يمكن للشفافية أن ترفع نوعية الديمقراطية عن طريق تعزيز مشاركة الجمهور في صنع السياسات. وتسمح هذه المشاركة العامة للحكومات بالاستفادة من مصادر جديدة للأفكار ذات الصلة بالسياسات من جانب المواطنين والشركات عند اتخاذ القرارات. كما أنها تزيد الالتزام بالقوانين من خلال تمكين السياسات بدعم وفهم أفضل من جانب الجمهور (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠٣؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الدول الأمريكية، ٢٠٠٢).

إن الشفافية مقبولة على نطاق واسع باعتبارها ضرورة للحد من الفساد الحكومي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الدول الأمريكية، ٢٠٠٢) وهي عنصر أساسي في برامج مكافحة الفساد التي تقودها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٩ ب؛ البنك الدولي، ٢٠٢٠). أمّا فيما يتعلق بالفساد، فإن آثاره واسعة النطاق. وتترتب عليه تكاليف سياسية واقتصادية



[a href="https://www.freepik.com/photos/background">Background photo created by jannoon28 - www.freepik.com/a/](https://www.freepik.com/photos/background)

٢,٣ المخاطر المرتبطة بالفساد في قطاع الطاقة اللبناني

المخاطر السياسية:

– يزيد سوء تقديم الخدمات من الاستياء بين اللبنانيين ويساهم بعدم الاستقرار السياسي. والواقع أنّ عجز الدولة عن توفير كهرباء موثوقة أصبح مجازاً لإخفاقات الدولة الأوسع نطاقاً (رويتزر، ٢٠٢٠).

– يشكل الافتقار إلى تنويع الطاقة والاعتماد الكبير على المنتجات النفطية المستوردة مسألة من مسائل الأمن القومي. كما أنّه يزيد من ضعف اقتصاد لبنان إزاء تقلبات أسعار النفط.

المخاطر الاقتصادية:

– أوجه القصور التقنيّة لمؤسسة كهرباء لبنان، يضاف إليها القرار السياسي لعام ١٩٩٤ بفرض سعر ثابت يقلّ كثيراً عن تكلفة الاسترداد، يؤدي إلى استنزاف الميزانية ويتطلب تحويلات مستمرة لتغطية العجز المتزايد. وفي السنوات الأخيرة، تراوحت قيمة التحويل السنوي لمؤسسة كهرباء لبنان بين ١.٢ و٢ مليار دولار أمريكي (معهد عصام فارس، ٢٠١٩). إنّ قطاع الطاقة هو أحد المساهمين الرئيسيين في الأزمة الاقتصادية الراهنة.

– إنّ توفر الكهرباء الموثوق بها يشكل ثاني أهم عقبة أمام نمو القطاع الخاص، بعد عدم الاستقرار السياسي (البنك الدولي، ٢٠١٩).

– على الرغم من أنّ لبنان يتمتع بموارد طاقة متجددة وفيرة، إلا أنّها لا تشكل سوى ٢٪ (باستثناء الطاقة المائية) من توليد الكهرباء (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٠). وهذه تكلفة الفرصة الضائعة على لبنان

المخاطر الاجتماعية:

– يؤدي انقطاع التيار الكهربائي إلى تدهور في مستويات المعيشة وإلى مخاطر تهدد صحة ورفاه وإنتاجية الشعب اللبناني.

– يعمّق مخطط تقنين الكهرباء الحالي على تعميق مستويات عدم المساواة في البلاد. المناطق الأكثر فقراً والأقل نمواً في لبنان لديها أقل توصيل للكهرباء المنظمة (معهد عصام فارس، ٢٠١٩)، ويتعيّن عليها دفع تكاليف مولّد ديزل محلي باهظ للحصول على الطاقة الكاملة.

المخاطر البيئية:

– إنّ استخدام المولّدات الخاصة يؤدي إلى ارتفاع مستويات التلوث الجويّة إلى حدّ كبير والتعرّض للاستنشاق للمركبات المسبّبة للسرطان (شحادة وآخرون، ٢٠١٢).

– يساهم توليد الكهرباء في ٥٧٪ من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الدولة (وزارة الطاقة والمياه/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق البيئة العالمي، ٢٠١٩). إنّ الوقود الثقيل والمازوت لديهما عوامل انبعاث دورة الحياة تبلغ حوالي ٧٧٨. طن من ثاني أكسيد الكربون/ ميجاوات ساعة، مقارنة بـ ٤٣٣. للغاز الطبيعي و ٣٢٠. لمصادر الطاقة المتجددة (سوفاكول، ٢٠٠٨).

إنّ الفساد متأصل في النظام السياسي اللبناني. فلقد سجّل لبنان علامة ٢٤ على ١٠٠ في مؤشر مدركات الفساد في عام ٢٠٢١، ليحتلّ المركز ١٥٤ من أصل ١٨٠ دولة على المستوى العالمي. تنشر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشراً مدركات الفساد، الذي يقيس مؤشر تصورات أصحاب الأعمال والخبراء الوطنيين بشأن الفساد في القطاع العام على نطاق يتراوح من صفر للأشخاص الفاسدين جداً إلى ١٠٠ للأشخاص النظيفين جداً. كذلك، إنخفض مؤشر مدركات الفساد في لبنان بمقدار ست نقاط منذ عام ٢٠١٢، وفي عامين انخفض ترتيبه بمقدار ١٧ مركزاً، وهو ما يعكس تدهوراً في الوضع، وتفاقم في عام ٢٠٢٠ مع الانهيار الاقتصادي وانفجار مرفأ بيروت ووباء كوفيد-١٩ (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢١). إنّ الشعب اللبناني يدرك ويشهد على وجود الفساد في المؤسسات العامة. بالفعل، في مقياس الفساد العالمي التابع لمنظمة الشفافية الدولية، أبلغ ٨٩٪ من اللبنانيين بأنّ الفساد في الحكومة يمثل مشكلة كبيرة، وهي أعلى نسبة في الدول العربية التي شئت المشمولة في الدراسة (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٩).

وبموازاة ذلك، ينعكس ضعف الحوكمة في الإدارة في المؤشرات الإنمائية المنخفضة للبلاد. إنّ لبنان يسجّل ٥٦.٣ على ١٠٠ نقطة على مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ليحتل المرتبة ٨٨ من أصل ١٤١ دولة مدرجة في التقرير. (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٩). وقد لا يكون هذا المؤشر الأنسب لتقييم التنمية الاجتماعية والبيئية؛ بيد أنّه، لغرض هذه الورقة والمعيار المرجعي المدرج فيها، يعتبر مقياساً مناسباً للنمو العام وأداء القطاع العام في البلدان.

يعتبر قطاع الكهرباء في لبنان من أكثر القطاعات تأثراً بانعدام الشفافية والفساد. تأتي المرافق العامة بنسبة ٥١٪ في المرتبة الثانية بعد خدمات المحاكم لنسبة الأشخاص الذين يبلغون عن استخدام صلة شخصية للوصول إلى خدمة عامة في عام ٢٠١٩ (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٩). ورغم ذلك، فإنّ سلوك البيروقراطيين على مستوى الشارع ما هو إلا جزء بسيط من الفساد في قطاع الطاقة كما سيتم مناقشته في القسم ٦ من الورقة. ويؤدي الفساد في القطاع إلى إمداد مؤسسة كهرباء لبنان للكهرباء بطريقة غير كافية وغير فعالة وغير عادلة وغير نظيفة للشعب اللبناني، ويرتبط الفشل في حوكمة قطاع الطاقة بمخاطر ذات أبعاد إنمائية سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية للبلد، على النحو المبين التالي:

٣. الإطار القانوني القائم للشفافية في لبنان

– يُلزم جميع «الإدارات» الحكومية أعلاه بنشر المستندات القانونية والتنظيمية والمالية الرئيسية تلقائياً في الجريدة الرسمية وعلى مواقعها الإلكترونية. وتشمل هذه تقارير سنوية عن الأنشطة، وقرارات إدارية تنظيمية، ومعلومات حول المعاملات المالية التي تتجاوز خمسة ملايين ليرة لبنانية، ومبررات القرارات المتخذة.

– يضمن حق أي مواطن في تقديم طلب الوصول إلى المعلومات من جميع الإدارات الحكومية بما في ذلك القرارات والإحصاءات والعقود الصادرة عن تلك الإدارات. كما أن القانون المذكور يقيد الحق في الوصول إلى المعلومات التي تعرض الأمن والسلامة العامة وأمن الدولة للخطر. ومع ذلك يلزم القانون الإدارة بتعليل رفض الطلب كتابياً.

– يتطلب تعيين موظف مكلف بالمعلومات في كل إدارة لإدارة الطلبات ويحدد إطاراً زمنياً لمدة خمسة عشر يوماً لتلقي الرد (مع إمكانية التجديد لمدة خمسة عشر يوماً أخرى مدعومة بتبرير).

– يشير إلى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتعزيز ومراقبة التنفيذ الفعال للقانون.

ومع ذلك، فإن القانون ٢٠١٧/٢٨ لم ينفذ بالكامل بعد، ولا يوجد سوى عدد قليل من الإدارات الحكومية التي تمثل له، وهناك مقاومة من المكاتب رفيعة المستوى. فضلاً عن ذلك، فإن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لم تشكل بعد (ذا دايلي ستار، ٢٠١٩). وينطبق القانون على قطاع الطاقة، غير أن وجود حواجز في القطاع حالت دون تنفيذه. وكانت وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان من بين ٩٩ (من أصل ١٣٣) إدارة عاكة لم تستجب لطلبات الحصول على المعلومات التي أرسلتها مبادرة غريبال في تحقيقاتها بشأن تنفيذ القانون (مبادرة غريبال، ٢٠١٨). وفي الآونة الأخيرة، رفض مجلس الوزراء الرد على طلب إيضاح قدمته منظمّتان من منظمات المجتمع المدني بشأن قرار مهم اتخذه المجلس في أيار ٢٠١٨ بشأن معمل دير عمار الكهربائي (ذا دايلي ستار، ٢٠١٩). بحجة أن القانون لم يدخل حيز التنفيذ بعد لأنه لم يتم «الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء». على ضوء ما تقدّم، لا يشترط القانون المذكور مرسوماً تنفيذياً ليصبح إلزامياً. وعلاوة على ذلك، سبق لمجلس الوزراء أن أصدر سابقاً تعميماً إلى الإدارات العامة بتعيين موظف مكلف بالمعلومات وفقاً للقانون المصدّق عليه.

ورغم أن القوانين غير المنفذة ليست غير مألوفة في لبنان، فقد أشارت الإدارات إلى التحدّيات التشغيلية المرتبطة بالامتثال للقانون ٢٠١٧/٢٨.

لم يكن وصول الجمهور إلى المعلومات يشكل ركيزة من ركائز الحوكمة في الإدارة العامة في الماضي. غير أن القوانين السارية والتي رافقت تشكيل المؤسسات اللبنانية منذ عام ١٩٤٣، كفلت لهيئات رقابية مثل ديوان المحاسبة، والتفتيش المركزي، ومجلس الخدمة المدنية، والهيئة التأديبية العليا، ووزارة المالية، الحق في الوصول إلى المعلومات وممارسة المراقبة والرصد على الأداء التشغيلي والمالي للوزارات وغيرها من الإدارات والكيانات العامة. علاوة على ذلك، فإن القانون ١٩٥٩/١١٢ المتعلق بنظام الموظفين أدار تضارب المصالح بين موظفي القطاع العام. وقد حقق نظام الشفافية «الداخلية» مستوى من النزاهة والمساءلة داخل المؤسسات العامة اللبنانية.

رغم ذلك، بعد الحرب الأهلية اللبنانية، أصبحت الوزارات مدفوعة بشكل متزايد بالأجندة السياسية لوزرائها، وتحركها المشاجرات السياسية بين الجهات الفاعلة الرئيسية في البلاد على حساب المصلحة العامة. وفي الوقت ذاته، فقدت الهيئات الرقابية السيطرة على الوزارات أو استقلاليتها وامتنعت عن أداء مهامها. وقد أدى ذلك إلى وجود قطاع عام منقسم وغير فعال وفاسد لا يحاسب فيه أحد. وقد أصبحت المساءلة الاجتماعية ضرورية من خلال التدقيق العام في الأنشطة الحكومية، مع فشل آليات المساءلة التقليدية، ممّا دفع منظمات المجتمع المدني وعدد قليل من واضعي السياسات إلى الدفع بقوة من أجل وضع قانون من شأنه أن يتيح للجمهور الحق في الوصول إلى المعلومات كوسيلة لمكافحة الفساد^٣.

القانون ٢٠١٧/٢٨ المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات

تم اعتماد القانون ٢٨ المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات في شباط ٢٠١٧، بعد ثماني سنوات من عرضه لأول مرة في البرلمان في عام ٢٠٠٩ (ذا دايلي ستار، ٢٠١٩). ويستند القانون إلى موجب النشر حكماً عن المعلومات من جانب الحكومة وحق الأفراد في تقديم طلب المعلومات والوصول إليها من الحكومة (مبادرة غريبال، ٢٠١٨). للغوص في مزيد من التفاصيل، إن قانون ٢٠١٧/٢٨:

– يشمل الدولة اللبنانية وكافة إداراتها العامة والمؤسسات العامة والهيئات الإدارية المستقلة والمحاكم والهيئات والمجالس ذات الطابع القضائي أو التحكيمي والبلديات، وكذلك المؤسسات والشركات الخاصة المكلفة بإدارة مرفق عام والشركات المختلطة.

^٣مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين؛ مسؤول رفيع في وزارة الطاقة والمياه
^٤مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين؛ مسؤول رفيع في وزارة الطاقة والمياه
^٥مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين؛ ٣ مستشار قانوني وخبير طاقة

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنَّ الأحكام القانونية التي تضمن الشفافية في قطاع الطاقة كانت موجودة قبل اعتماد القانون ٢٠١٧/٢٨، من خلال القانون ٢٠٠٢/٤٦٢ بشأن تنظيم قطاع الكهرباء.

قانون تنظيم قطاع الكهرباء ٢٠٠٢/٤٦٢

القانون الأساسي الذي يحكم قطاع الكهرباء في لبنان هو القانون ٤٦٢ لعام ٢٠٠٢، والذي تمت المصادقة عليه قبل مؤتمر الهيئات المانحة باريس ٢. وقد وفر القانون الإطار القانوني لإنشاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء المستقلة. والواقع أنَّ القانون ينصَّ على الحق في الوصول إلى المعلومات ويسمح بمشاركة الجمهور في عملية السياسة (القانون رقم ٤٦٢ لتنظيم قطاع الكهرباء، ٢٠٠٢). وترد هذه الحقوق في المواد ١٢ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون:

– إنَّ المادة ١٢ تناقش موجب الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء في تأمين وتشجيع سوق تنافسية وشفافة ونشر التقرير السنوي المقدم لمجلس الوزراء في الجريدة الرسمية.

– إنَّ المادة ١٦ تناقش حقَّ الجمهور في الوصول إلى المعلومات من خلال طلبات خطية (وإن كان ذلك مقابل بدل) وتلزم الهيئة نشر بيان عن وضعيّة الأصول والموجودات لديها وخلاصة عن موازنتها في الجريدة الرسمية.

– تلزم المادتان ١٧ و ١٨ الهيئة بنشر قراراتها وأسبابها الموجبة وأهدافها في الجريدة الرسمية قبل أن تصبح القرارات نافذة. تناقش المواد أيضاً حقَّ الأفراد في تقديم طلب إعادة النظر في القرارات الصادرة عن الهيئة خلال مهلة شهرين من تاريخ نشرها.

مرّة أخرى، لم ينفذ القانون ٢٠٠٢/٤٦٢ بالكامل. لم يتم إنشاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، ورغم الحاجة الملحة إلى تحسين القطاع، فما زال هناك الكثير من النقاش حول ما إذا كان ينبغي أن تكون الهيئة مستقلة (الأخبار، ٢٠٢٠). إنَّ متطلبات الشفافية الواردة في المواد ١٢ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون مرتبطة جميعها بالهيئة التنظيمية للكهرباء، مما يجعل هذه المواد غير قابلة للتطبيق حتى إنشاء الهيئة.

علاوةً على ذلك، أقرَّ مجلس النواب اللبناني سلسلة من القوانين خلال العقد الماضين لتعزيز مكافحة الفساد وردع الموظفين الحكوميين عن إساءة استعمال الخدمة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. وتشكّل قوانين مكافحة الفساد هذه، إلى جانب قوانين الشفافية المذكورة أعلاه، نظرياً

وتفتقر معظم الإدارات حالياً إلى البنية الأساسية والموارد اللازمة للاستجابة على عدد كبير من طلبات الحصول على المعلومات أو أنواع معينة من الطلبات (مثل الإحصائيات)؛ وأنَّ البعض ليس لديه مواقع إلكترونية بينما البعض الآخر ليس لديه سجلات رقمية للسماح باسترجاع المعلومات بسهولة (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٩).

يربط أحد كبار المسؤولين في وزارة الطاقة والمياه تحديات التنفيذ بغياب الدقة في القانون ٢٠١٧/٢٨. كون القانون عاقماً للغاية ومنفتحاً لجهة نوع المعلومات التي يمكن مشاركتها، ما يخلق تعقيدات للإدارات غير الفعّالة، ويخلق مخاطر تسرب المعلومات الحساسة، ويخلق عائقاً أمام إدخال تحسينات إضافية على الشفافية. ويشير المسؤول الكبير أيضاً إلى عدم كفاية تعيين موظف واحد مكلف بالمعلومات لإدارة الطلبات، ويشير إلى القانون ١٤٤ لعام ١٩٩٢ الذي يحظر على أي موظف عام مشاركة المعلومات أو نشرها دون الحصول على موافقة خطية من رئيس إدارته. على الرغم من كونه قانوناً في الاتجاه الصحيح، إلّا أنَّ المسؤول الكبير يجادل بأن يكون هناك مزيداً من الوضوح بشأن المستندات التي يجب الكشف عنها بصورة استباقية من قبل الإدارة وتلك التي يمكن للإدارة مشاركتها عند الطلب، فضلاً عن تكليف الإدارات/ الأفراد ذوي الصلة لنشر المعلومات ومشاركتها، من شأنه أن يتيح تعزيز الشفافية في لبنان وفي قطاع الطاقة فيه بنجاح أكبر.

وفي محاولة لقياس مدى التزام وزارة الطاقة والمياه بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات، قام فريق الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد بتقييم موقع الوزارة الإلكتروني وامثاله لمواد هذا القانون، حيث أنَّ المادة ٩ تنصَّ على التزام غير مباشر على جميع الإدارات العامة بأن يكون لديها موقع إلكتروني ليتم استخدامه للامثال للفصل الثاني «موجب النشر حكماً» من القانون، والذي يتطلب النشر الاستباقي للعديد من الوثائق. إنَّ الملحق أ من هذه الورقة يفصّل نتائج التقييم والمنهجية المتبعة.

قانون ٢٠١٨/٨٤ قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

أقرَّ مجلس النواب اللبناني القانون رقم ٢٠١٨/٨٤ في عام ٢٠١٨، ممّا فرض الالتزام بالشفافية في قطاع النفط والغاز. ويعزز القانون الإطار القانوني للشفافية في قطاع النفط والغاز، وهو أيضاً القطاع الوحيد الذي اعتمد تدابير الشفافية في عملياته. ويناقش القانون وتنفيذه بمزيد من التفصيل في القسم ٦.١. بيد أنَّ القانون ٢٠١٨/٨٤ لا يشمل قطاع الطاقة بشكل عام.

شأنها أن تعرّض عملهم للخطر، مثل الإجراءات التأديبية، والصّرف من الخدمة أو وقفها أو تخفيض الرتبة. ولقد اعتبرت المبادرة بمثابة خطوة كبيرة بالنسبة للنّظام اللّبنانيّ الذي اشتهر بفساده الواسع النّطاق (صادق، ٢٠١٩).

يهدف القانون رقم ١٧٥ تاريخ ٨ أيار ٢٠٢٠ إلى مكافحة الفساد في القطاع العام من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. تتمتع الهيئة الوطنية بسلطة لمكافحة الفساد في لبنان، بما في ذلك التّحقيق في جرائم الفساد قبل تقديمها للمحاكمة. الهيئة مخوّلة طلب اتخاذ تدابير احترازية ضد المسؤولين المتهّمين (مثل فرض منع السّفر، منع التّصرّف بالأصول، وما إلى ذلك)، وهي مكلفة بالعمل كهيئة استشاريّة وتعليميّة، والإشراف على تطبيق قوانين مكافحة الفساد الحاليّة والمستقبليّة. غير أنّ الإنشاء الفعلي للهيئة ينتظر تكليف أعضائها بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء.

واعتمدت أيضاً قوانين أخرى في خضمّ الأزمة الاقتصادية ووباء كوفيد-١٩، مثل قانون التّصريح عن الذّمة الماليّة والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع. على الرغم من وجود هذا القانون منذ الخمسينيّات (تم تعديله في عام ١٩٩٩)، إلّا أنّه لم يكن فعّالاً في أداء أغراضه: وقد عانى القانون من العديد من الثّغرات القانونيّة التي جعلت من الصّعب إنفاذه ولم تكن متوافقة مع المعايير الدوليّة. وبالتالي، فقد تمّ تنقيحه وتعديله بشكل شامل في أيلول ٢٠٢٠ من خلال القانون ٢٠٢٠/١٨٩ (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، ٢٠٢٠). وهناك قانون آخر تمّ إقراره ويتعلّق برفع السّريّة المصرفيّة عن الحسابات العامّة لمدة عام بهدف تسهيل التّدقيق الجنائيّ المثير للجدل للبنك المركزي ومؤسّسات الدّولة الأخرى، وهو شرط أساسيّ للمساعدة الماليّة الدوليّة الصّوريّة (ديلي ستار، ٢٠٢٠). على الرّغم من إقرار هذا العدد الكبير من القوانين، فإنّ فعاليتها النّسبيّة لم تستشعر بعد، ولم يلاحظ الجمهور أيّ تغيير حقيقيّ.

في حين أنّ هذه القوانين ليست خاصّة بقطاع الطّاقة، إلّا أنّ جميعها تعتبر قابلة للتّطبيق على هذا القطاع.

إطاراً قانونيّاً شاملاً وكافياً لتحقيق الشّفافيّة والمساءلة ومنع الفساد في الدّولة وفي قطاع الطّاقة تحديداً. غير أنّ المشكلة لا تزال قائمة في تنفيذ هذه القوانين، بينما أصبح الفساد طريقة إجتماعيّة للتّفكير في المجتمع اللّبنانيّ. وقد تفاقم ذلك بسبب فقدان المصداقيّة والأمن في الوقت الراهن داخل الدّولة اللّبنانيّة نتيجة الأزمات المتعاقبة.^١

مجموعة من قوانين مكافحة الفساد

سنّ مجلس النّواب اللّبنانيّ القانون رقم ٢٠٠٧/٣٣، بالمصادقة على اتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد. ودخلت الاتّفاقية حيّز التّنفيذ بعد بضعة أشهر في ٢٢ نيسان ٢٠٠٩، على الرّغم من التّحقّظات حيث ذكر لبنان أنّه لن يلتزم بالفقرة ٢ من المادة ٦٦. إنّ الاتّفاقية هي الوثيقة القانونيّة الدوليّة الوحيدة الملزمة لمكافحة الفساد، وذلك لأنها تغطّي خمس مجالات رئيسيّة: التدابير الوقائيّة، والتّجريم وإنفاذ القانون، والتّعاون الدّوليّ، واسترداد الأصول، والمساعدة التّقنيّة وتبادل المعلومات (مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٤). لذلك، فإنّ القوانين اللّبنانيّة ليست هي الضمانات الوحيدة للحقّ في الوصول إلى المعلومات، إذ أنّ هناك التزامات دوليّة عديدة التزم بها لبنان لضمان وحماية هذا الحق.

أضف إلى ذلك، اعتُمد في عام ٢٠١٥ اتّفاقية إنشاء الأكاديميّة الدوليّة لمكافحة الفساد بصفتها منظرّة دوليّة بموجب القانون ٢٠١٥/٢٧. وتتلخّص رؤية الأكاديميّة في تقديم وتيسير التّعليم والتدريب في مجال مكافحة الفساد للمهنيّين والممارسين من جميع القطاعات وتوفير البحوث والمنصّات للحوار (الأكاديميّة الدوليّة لمكافحة الفساد، بدون تاريخ). وخلال العام نفسه، اعتمد مجلس النّواب اللّبنانيّ، من بين أمور أخرى، القانون رقم ٢٠١٥/٤٤ المتعلّق بمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي وقت لاحق من شهر أيلول ٢٠١٨، في أعقاب الانتخابات البرلمانيّة، وافق البرلمان اللّبنانيّ على مشروع قانون حماية كاشفي الفساد والتأكيد على أنّ الكشف عن مخالفات الفساد لا ينتهك السّريّة المهنيّة. ويشمل القانون ٢٠١٨/٨٣ أيّ شخص يشغل منصباً تشريعيّاً أو قضائيّاً أو تنفيذيّاً أو إداريّاً أو عسكريّاً أو أمنيّاً، سواء كان معيّناً أو منتخباً، دائماً أو مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر. وعلى نفس القدر من الأهميّة، فإنّه ينصّ على حماية كاشفي الفساد من الإجراءات التي من

٤. أفضل الممارسات الدّوليّة ودراسات حالات إفراديّة بشأن الشّفافيّة

إنّ الإطار العملي للتّدقيق العام والوصول إلى المعلومات يتألّف من أربعة عناصر رئيسيّة: سينّ قوانين تكفل الحقّ في الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامّة، ووضع السياسات التي تعزّز الشّفافيّة، وتعبئة الموارد الماديّة والماليّة والبشريّة اللازمة، وإنشاء هيئات مستقلة للمراقبة والإشراف. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الدّول الأمريكيّة، ٢٠٠٢).

وينظر القسم التّالي في الإطار التّنظيمي، والسياسات و/أو الآليّات التي اعتمدها بلدان يتمتّعان بأدنى مستوى من الفساد، وأعلى مستوى من القدرة التّنافسيّة الاقتصاديّة، وأفضل نوعيّة للكهرباء المورّدة إقليميّاً ودوليّاً، مع التركيز على الشّفافيّة في قطاع الطّاقة فيهما.

دراسة الحالة رقم ١:

الإمارات العربيّة المتّحدة، الشّفافية المعززة بتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

بعض الدّول التي لديها قوانين متعلّقة بالشفافيّة تنفيذ هذه القوانين بشكل مباشر بتنفيذ المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (Relly & Sabharwal، ٢٠٠٩). بيد أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لا بدّ وأن تنفّذ بأطر قانونيّة متماسكة، وبالتّدريب، وبالإشراف لتحقيق نتائج تحويليّة (منظمة الشّفافية الدّوليّة، ٢٠١٤).

تشمل مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في هيئة كهرباء ومياه دبي نظام شراء إلكتروني يسمح لأيّ شركة حاصلة على ترخيص تجاري في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة بالاطلاع على المناقصات الخاصّة بالمرافق العامّة والمشاركة فيها عبر الإنترنت. أضف إلى ذلك، تتاح نتائج المناقصات للجمهور على موقعها الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، أطلقت هيئة كهرباء ومياه دبي في عام ٢٠٢٠ تطبيقاً ذكيّاً داخليّاً لموظفيها للإبلاغ والكشف عن الانتهاكات مع حماية هويّتهم. وبالإضافة إلى نشر الإحصاءات السنويّة ونشر المعلومات على موقعها الإلكتروني ومن خلال تطبيق الهاتف المحمول وفواتير المرافق الإلكترونيّة، فإنّ هيئة كهرباء ومياه دبي تسمح للمستهلكين بالتّواصل مع الهيئة من خلال تقديم الشكاوى وتقديم المقترحات وتبادل الأفكار المبتكرة مع مجموعة من المهنيّين في المرافق (هيئة كهرباء ومياه دبي، بدون تاريخ). ورغم ذلك، فإن الشّفافيّة المتعلّقة بالقرارات السياسيّة العامّة في القطاع ومشاركة الجمهور في هذه القرارات محدودة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

تحتلّ دولة الإمارات العربيّة المتّحدة المرتبة ٢١ في مؤشر مدركات الفساد، وهي أعلى مرتبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منظمة الشّفافية الدّوليّة، ٢٠٢١). كما أنّها الدّولة الأكثر قدرة على المنافسة في المنطقة، حيث تحتلّ المرتبة الأعلى عالميّاً فيما يتّصل بالحصول على الكهرباء، وهي دولة قويّة فيما يتّصل بنوعيّة إمدادات الكهرباء (المنتدى الاقتصاديّ العالميّ، ٢٠١٩). وإذا نظرنا إلى إمارة دبي على وجه التّحديد، فقد حققت هيئة كهرباء ومياه دبي، وهي هيئة متكاملة رأسياً ومملوكة للدّولة، خمسة أرقام قياسيّة عالميّة حتى الآن فيما يتّصل بأدنى سعر لمشاريع الطّاقة الشمسيّة الكهروضويّة على مستوى العالم، استناداً إلى نموذج منتج طاقة مستقلّ (هيئة كهرباء ومياه دبي، ٢٠١٩).

ولقد أدّى التّركيز القويّ على إضفاء الطابع الرّقميّ في استراتيجيّاتها الاقتصاديّة والتزام قادة دولة الإمارات العربيّة المتّحدة بالتميّز إلى تبني تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في المؤسسات العامّة لتعزيز الكفاءة والشفافيّة في عمليّاتها. وبدوره، سمح الاعتماد الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بتوفير الخدمات العامّة عبر الإنترنت وبتوفير المزيد من فرص الوصول المباشر للجمهور إلى الحكومة (حكومة الإمارات العربيّة المتّحدة، بدون تاريخ). في بلدان أخرى، يتمّ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بصورة متزايدة لتعزيز الشّفافيّة والمساءلة ومكافحة الفساد على الصّعيد العالميّ. وإنّ وجود الإجراءات المناسبة يجعل القرارات الماليّة والإداريّة قابلة للتّتبّع وللطّعن. وقد ربطت

دراسة الحالة رقم ٢: فنلندا ، الحكومة المفتوحة والالتزام بالمشاركة العامة

تعزّيز الشّفاقيّة والافتّاح. وقد انضمت فنلندا إلى الشّراكة الحكوميّة الدّوليّة المفتوحة في عام ٢٠١٢، ومنذ ذلك الحين طوّرت خطط عمل وطنيّة قصيرة الأجل لتعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة والاستجابة والشّاملة (الشّراكة الحكوميّة المفتوحة، ٢٠١٩).

المشاورات العامة هي إحدى الأدوات التّظيميّة الحاسمة المستخدمة لتحسين الشّفاقيّة وكفاءة فعاليّة التّظيم في دول منظمّة التّعاون الاقتصاديّ والتنمية إلى جانب أدوات أخرى مثل تحليل الأثر التّظيميّ. تعتبر خطوة سابقة لإبلاغ النّاس بشأن القرارات التّظيميّة، وهي تنطوي على البحث النّشط عن آراء الأطراف المهتمة والمجموعات المتأثّرة في تطوير الأنظمة (منظمّة التّعاون الاقتصاديّ والتنمية، بدون تاريخ). في فنلندا، يتمّ التّشاور مع المنظّمات والجمعيات المهتمة، من خلال الأساليب التقليدية مثل جلسات استماع اللّجان، وأعضاء المجالس المشتركة، وشهادات الخبراء، وتعميم مشاريع القوانين والتّشريعات، والإنترنت (منظمّة التّعاون الاقتصاديّ والتنمية، ٢٠١٠). وعلى نحو مماثل، تجري استشارات عامّة في قطاع الطّاقة في فنلندا. والواقع أنّه يمكن العثور على الدّعوات للحصول على الرّأي العام بشأن الإصلاحات التّظيميّة على كل من هيئة الطّاقة الفنلنديّة والمواقع الإلكترونيّة للمفوضيّة الأوروبيّة (المفوضيّة الأوروبيّة، ٢٠٢٠؛ Energiavirasto، ٢٠٢٠).

تحتلّ فنلندا المرتبة الثّالثة عالميّاً فيما يتّصل بالشّفاقيّة، حيث سجّلت درجة ٨٥ في مؤشر مدركات الفساد (منظمّة الشّفاقيّة الدّوليّة، ٢٠٢١). كما أنّها تحتل المرتبة ١١ على مؤشر التّنافسيّة العالميّ برصيد ١٠٠ درجة فيما يتّصل في الحصول على الكهرباء ونوعيّة إمدادها (المنتدى الاقتصاديّ العالميّ، ٢٠١٩). إنّ قطاع الكهرباء الفنلنديّ متحرّر ومفتوح للمنافسة وهو جزء من سوق الكهرباء في شمال أوروبا. وتنظّم هيئة الطّاقة الفنلنديّة هذا القطاع بموجب قانون سوق الكهرباء، فضلاً عن تشريعات سوق الطّاقة في الاتحاد الأوروبي (Waselius & Wist، ٢٠٢٠).

يرتبط تدنيّ مستوى الفساد في فنلندا بثقافة طويلة الأمد من الشّفاقيّة والافتّاح في الحكومة الفنلنديّة. ووفقاً للقانون الفنلنديّ المتعلّق بانفتاح الأنشطة الحكوميّة، يتمّ تصنيف الوثائق الحكوميّة في المقام الأوّل على أنّها وثائق عامّة، ما لم تتطلّب أسباب محدّدة خلاف ذلك. كما يُلزم القانون الموظّفين العموميّين بالتّواصل بنشاط مع عامّة الجمهور. علاوةً على ذلك، تتمتّع وسائل الإعلام والصّحفيّين بالاستقلال ومنظّمات المجتمع المدني التي يبلغ عددها ١٠٠٠٠٠ تعمل دون قيود (فريدوم هاوس، بدون تاريخ؛ الشّراكة الحكوميّة المفتوحة، ٢٠١٩). ومن الجدير بالذكر أنّ ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من سكّان فنلندا ينتمون إلى منظمّة واحدة على الأقل من منظّمات المجتمع المدني (GHK، ٢٠١٠). كذلك، تعمل الحكومة الفنلنديّة باستمرار على

يمكن للبنان الاستفادة من المشاورات العامة بوصفها وسيلة فعّالة من حيث التّكلفة لوضع سياسات أفضل وأكثر شمولاً^٧، ويمكن أن يساعد اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في المؤسّسات العامة على تعزيز الشّفاقيّة والحدّ من الفساد في العمليّات، لا سيّما في عمليّات الشّراء، فضلاً عن تيسير وصول المواطنين إلى الحكومة. غير أنّ الأنظمة والسياقات السياسيّة في الإمارات العربيّة المتّحدة وفنلندا مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في لبنان. لذلك، يجب أن تكون الإجراءات الفوريّة والطّريق نحو الشّفاقيّة لقطاع الطّاقة اللّبنانيّ متوافقاً مع السّياق السّياسيّ في البلد ومع القضايا الحاليّة في قطاع الطّاقة.

^٧ في كانون الثاني، ٢٠٢٢، بدأت المبادرة اللّبنانية للنفط والغاز في تطوير مشروع قانون استشارة عامة مع الخيرة القانونيّة فاطمة كركي. يقترح هذا القانون خطة واضحة وفعّالة تضمن مشاركة الجمهور في عملية صنع القرار خاصّة عندما يتعلّق الأمر بالتّصديق على القوانين.

ه. الشفافية على امتداد سلسلة القيمة لقطاع الطاقة في لبنان

ه.١. قطاع النفط والغاز: مثال رائد

على متطلبات المعيار الدولي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، الأمر الذي يجعل لبنان أقله على الورق بين قادة العالم في الشفافية في قطاع النفط والغاز (المبادرة اللبنانية للنفط والغاز، ٢٠١٩).

– وأخيراً، يتضمّن القانون المذكور تفاصيل عن نطاق المساءلة والحق في تقديم دعوى في حال انتهاكه. كما منح القانون منظمات المجتمع المدني الحق في مراقبة شفافية قطاع النفط والغاز (مكتب عالم و مشاركو، ٢٠١٩).

تطبيق الشفافية في قطاع النفط والغاز:

استكملت دورة التراخيص الأولى قبل اعتماد القانون رقم ٢٠١٨/٨٤؛ غير أنها اتبعت عملية شفافة أدت إلى منح اتفاقيتي استكشاف وإنتاج في شباط ٢٠١٨ إلى كونسورتيوم بقيادة توتال وإيني ونوفاتك توتال كمشغلين أصحاب حقوق لاستكشاف وتطوير وإنتاج مواد هيدروكربونية المحتملة في الرقع رقم ٤ و ٩ من المنطقة الاقتصادية الخالصة في لبنان (هيئة إدارة قطاع البترول، دون تاريخ). وقد أخذت شروط التأهيل المسبق في عين الاعتبار تاريخ الشركات فيما يتعلق بالفساد بالإضافة إلى معايير الأداء التقني والمالي^٩.

كذلك، فإن هيئة إدارة قطاع البترول، التي تأسست كمؤسسة عامة مستقلة مكلفة بالتخطيط والإشراف وإدارة قطاع النفط والغاز في لبنان وهي واحدة من المؤسسات القليلة التي تمثل للقانون ٢٠١٧/٢٨ (مبادرة غريال، ٢٠١٨). يتضمّن موقع هيئة إدارة قطاع البترول الإلكتروني صفحة لطلب المعلومات ولدى الهيئة موظف مكلف بالمعلومات. تنشر الهيئة على موقعها على الإنترنت معلومات محدّثة عن الأنشطة البترولية ولديها صفحة متعلّقة بالإطار التشريعي الذي يوجّه القطاع مع روابط للقوانين والمراسيم والقرارات الوزارية الصادرة حتى الآن. كما يتضمّن الموقع الوثائق والمعلومات التي يتعيّن الكشف عنها ونشرها وفقاً لما يقتضيه القانون رقم ٢٠١٨/٨٤ ومن بينها نشر أصحاب الحق الاقتصادي للمقاولين والمقاولين الثانويين (هيئة إدارة قطاع البترول، بدون تاريخ).

بالترّامن مع إقرار القانون رقم ٢٠١٨/٨٤، تعمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على طلب ترشيح لبنان لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية هي نادٍ للدول التي قرّرت الالتزام بالحد الأدنى من

إنّ قطاع النفط والغاز مثلاً رائداً للشفافية في لبنان. ومنذ بدء الأنشطة قبل أكثر من عقد من الزمن، عوملت الصناعة الناشئة بشكل مختلف على الصعيدين الرسمي والعام. وقد قام الجمهور والإعلام بالتدقيق في هذا القطاع بسبب قدرته على تحسين إمدادات الكهرباء بالإضافة إلى تحقيقه المزيد من المكاسب الاقتصادية وبسبب خطر الوقوع في نقمة على صعيد الموارد.

قانون دعم الشفافية في قطاع البترول رقم ٢٠١٨/٨٤

أقرّ البرلمان اللبناني القانون رقم ٨٤ بشأن دعم الشفافية في قطاع البترول في تشرين الأول ٢٠١٨ إدراكاً منه لضرورة الالتزام بالشفافية لجذب شركات النفط الدولية وبعد الضغط الذي تعرض له من قبل منظمات المجتمع المدني. بعد إقرار قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (قانون الموارد البترولية في المياه البحرية، قانون رقم ٢٠١٠/١٣٢)، يعمل القانون الذي تم وضعه على فرض الالتزام بالشفافية والمساءلة في قطاع النفط والغاز. في المزيد من التفاصيل:

– يشمل القانون رقم ٢٠١٨/٨٤ جميع الأطراف المعنية على امتداد سلسلة القيمة في القطاع، بالإضافة إلى مجلس الوزراء ووزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول وأي إدارة أو هيئة عامة أخرى وأي شركة تقوم بأنشطة بترولية. ويحدّد القانون التزامات كلّ طرف فيما يتعلّق بالإفصاح عن المعلومات ونشرها في كلّ مرحلة من مراحل الأنشطة البترولية. ويفرض أيضاً التزامات الإفصاح والنشر فيما يتعلّق بصندوق الثروة السيادية والتوظيف ونفقات التواصل الاجتماعي (مكتب عالم و مشاركو، ٢٠١٩).

– بالإضافة إلى الكشف عن العقود مع أصحاب الحقوق، يلزم القانون الكشف عن العقود الثانوية المبرمة بين أصحاب الحقوق والمقاولين الثانويين فضلاً عن نشر معلومات عن أصحاب الحق الاقتصادي للشركات المتعاقد معها. هذا البند شرط أساسي في القانون كون الفساد أكثر شيوعاً على مستوى العقود الثانوية، وتشكّل تكلفة المشاريع المتعاقد عليها ثانوياً مع أطراف ثالثة في الصناعات الاستخراجية ما بين ٥٠٪ إلى ٩٠٪ من كلّ التكاليف التي ينطوي عليها القطاع (المبادرة اللبنانية للنفط والغاز، ٢٠١٩). إنّ الكشف عن العقود الثانوية في القانون رقم ٢٠١٨/٨٤ يتفوّق

^٩مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين – ٢: عضو بارز في منظمة المجتمع المدني
^٩مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين – ٢: عضو بارز في منظمة المجتمع المدني

إلى حماية نفسها من الإضرار بسمعتها وتواجه ضغوطاً متزايدة من جانب الدول التي تتواجد فيها للعمل بشكل مسؤول. لذلك، فإن من مصلحة المشرع خلق بيئة شفافة لجذب هذه الجهات الدولية الفاعلة. من ناحية أخرى، لم تكن العوامل موجودة في قطاع الطاقة لكي يكون لديها نظام مماثل للشفافية. إن الافتقار إلى الشفافية هو القاعدة في هذا القطاع، وعدم المساءلة يتيح للجهات الفاعلة السياسية الرئيسية مواصلة فسادها في القطاع.

مما تقدّم، فإن الحاجة المتزايدة للإصلاحات والضغوط من الجهات المانحة الدولية تهتئ فرصة يمكن أن تحوّل حوافز هؤلاء الجهات الفاعلة الرئيسية وتجعل الشفافية ممكنة في قطاع الطاقة^١.

٥.٢ الاستراتيجيات والخطط في قطاع الطاقة

عندما يتعلّق الأمر باستراتيجيات وخطط السياسة العامة التي وضعت لقطاع الطاقة، بما في ذلك ورقة سياسة قطاع الكهرباء لعام ٢٠١٠ والنسخة المستكملة التي اعتمدها وزارة الطاقة والمياه في آذار ٢٠١٩، فمن غير الواضح كيف يتم التوصل إلى هكذا قرارات متعلّقة بالسياسة العامة وكيف يتم مراقبة وتقييم تنفيذها. إن ورقة السياسة المحدثة لعام ٢٠١٩، التي تمّ تطويرها لإصلاح القطاع للحدّ من تأثيره على الدين العام، تضمنت شراء محطّات توليد مؤقتة ودائمة (وزارة الطاقة والمياه، ٢٠١٩). إن بعض الانتقادات الرئيسية الموجهة للورقة المحدثة تتمثل في واقعة أنّه لم تتضمّن تحليلات الاقتصاد الكلي والتحليلات المالية اللازمة للاسترشاد بها عند اتخاذ القرار على النحو الأمثل. كما أنّ الورقة المذكورة لم تظهر سيناريوهات الطاقة المختلفة التي تمّ تقييمها قبل اختيار الخطة المقترحة، وهذه الممارسة هي الأفضل عند تحسين قرارات السياسة العامة في قطاع الطاقة (مجلة إكزكيوتيف، ٢٠١٩).

بجانب ذلك، لا يحصل تدقيق حقيقي في تنفيذ وزارة الطاقة والمياه للسياسات العامة المعتمدة وما إذا كان لهذه السياسات الأثر المطلوب. إنّ الرقابة البرلمانية هي الوسيلة الأساسية التي نحاسب بها الحكومة، وفي لبنان، فإنّ الرقابة ضعيفة.

أضف إلى ذلك، فإنّ عمليّة صنع القرار في لبنان ليست عمليّة تشاركيّة، ولا يهتمّ السياسيون بالاستماع إلى الجمهور كون هذا الأخير ليس له أي

معايير الشفافية في صناعاتها الاستخراجيّة. أعلن لبنان لأول مرّة عن اعتزامه الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجيّة في كانون الثاني ٢٠١٧ قبل دورة التراخيص الأولى (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجيّة، ٢٠١٧). يبدأ تنفيذ معايير المبادرة بتشكيل مجموعة من أصحاب المصلحة المتعدّدين (الحكومة والشركات ومنظمات المجتمع المدني) التي تحدّد الأهداف وخطة العمل لتنفيذ هذه المبادرة، لكن قد تأخّر طلب ترشيح لبنان. ومع ذلك، فقد تمّت إعادة تشكيل مجموعة أصحاب المصلحة المتعدّدين هذا العام^٢. إنّ الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجيّة من شأنه أن يعزّز الشفافية لأنّ التقدّم الذي أحرزه لبنان سيتمّ تقييمه سنوياً من قبل المجلس العالمي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجيّة مقابل معيار هذه المبادرة لكي يظلّ لبنان عضواً فيها. (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجيّة، بدون تاريخ).

الدروس المستفادة وقابليتها للتطبيق في قطاع الطاقة:

القانون ٢٠١٨/٨٤ هو القانون الوحيد الخاصّ بقطاع محدّد بشأن الشفافية وهو أكثر القوانين تفصيلاً وشمولاً. وهذا يبيّن كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني للشفافية في قطاع الطاقة وبشكل مثاليّ رائداً للقطاعات الأخرى. وتشمل بعض الشروط الرئيسية للقانون ٢٠١٨/٨٤، التي ينبغي استنساخها في قطاع الكهرباء، نشر قائمة باسم الشركات المتقدّمة للتأهيل المسبق ونتائج هذا التأهيل، والإفصاح عن العقود ومن بينها العقود النانوية مع المقاولين، ونشر معلومات عن أصحاب الحقّ الاقتصاديّ للمقاولين، كما أشار إلى ذلك أحد كبار أعضاء منظمات المجتمع المدني. كما حدّد العضو المذكور الحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة من خارج وزارة الطاقة والمياه في مراجعته لمسودّات العقود وناقش فائدة إنشاء عمليّة تشاور عامّة حول مسودة التشريعات، والشروط المطلوبة غير المدرجة حالياً في الإطار التنظيمي للنفط والغاز والتي تشكل دروس لقطاع الطاقة^٣.

ومع ذلك، فالنجاح في اعتماد إطار قانوني معزّز وتطبيق الشفافية في أنشطته يجعل من قطاع النفط والغاز حالة فريدة من نوعها في لبنان وهو مثال رائد، ولكن أيضاً فهو دليل على عدم الاتساق في الحكومة. وخلافاً للقطاعات الأخرى، كانت الشفافية شرطاً مسبقاً لوجود قطاع النفط والغاز في لبنان، لأنّ شركات النفط والغاز الدولية تتطلع

^١مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين - ف- عضو بارز في منظّمة المجتمع المدني
^٢مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين - ف- عضو بارز في منظّمة المجتمع المدني
^٣مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين - ف- عضو بارز في منظّمة المجتمع المدني

روسنفت الروسية لإعادة تأهيل وإدارة محطات لتخزين النفط في ثاني أكبر مدن لبنان طرابلس. لم يتم الكشف عن العقد الذي مدته ٢٠ عاماً حتى اليوم (رويترز، ٢٠١٩).

إنّ المثالان الأخيران يدلّان على الحاجة إلى إنشاء عملية شراء عامة شفافة عندما يتعلق الأمر بمشتريات مؤسسة كهرباء لبنان. والواقع أنّه يمكن العثور على هذه الإجراءات في إطار المراسيم القائمة التي تحكم مؤسسة كهرباء لبنان كمؤسسة عامة مستقلة تماماً إدارياً ومالياً. وقد أدّى عدم الامتثال لهذه التدابير وتجاوز العمليات القائمة إلى نتائج فاسدة ومكلفة ينبغي النظر إليها قبل المضي قدماً.

وبصورة عامة، يعاني لبنان من نظام شراء عام تجاوزه الزمن ومجزأ مع وجود ثغرات كبيرة في القدرات والتكنولوجيا، ممّا يؤدي إلى انعدام الكفاءة ومخاطر فساد كبيرة. نتيجة لهذا، كانت نوعية نظام الشراء العام أقل من المتوسطات الدولية والإقليمية (معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ٢٠٢٠). بالفعل، تجري حالياً مناقشة مشروع قانون الشراء العام في اللجان البرلمانية لتحقيق الوفورات، وإدارة المخاطر الائتمانية، وأوجه الغموض في الميزانية، وعدم الكفاءة، والفساد، وتمويل الاستثمارات العامة، وتعزيز نوعية الخدمات للمواطنين.

٥.٤. مناقشة مشاريع الطاقة

وهناك قضية بارزة أخرى مرتبطة بالفساد في قطاع الكهرباء اللبناني وهي قضية استئجار سفن الكهرباء التركية. قد تم إحضار هذه السفن، التي تبلغ قدرتها ٣٨٨ ميجاوات (في ٢٠١٨)، في عام ٢٠١٢ كحل مؤقت إلى أن يتم التنفيذ الكامل لورقة السياسة لقطاع الكهرباء لعام ٢٠١٠ (والتي كان من المتوقع أن يتم تنفيذها في عام ٢٠١٥)، ولكنها ظلت تعمل لعدم القيام باستثمارات جديدة في قدرة التوليد لمؤسسة كهرباء لبنان. ولقد كان لتكلفة استئجار هذه السفن الكهربائية تأثير كبير على موازنة الدولة، حيث بلغت التكاليف السنوية مبلغ وقدره ٨٠ مليون دولار أمريكي (جريدة الأخبار، ٢٠١٧). تم تمديد عقد استئجار سفن الكهرباء في نهاية عام ٢٠١٦ ومرة أخرى في عام ٢٠١٨ في ظل غياب أي بديل آخر لتوليد الكهرباء وعدم القدرة على الدخول في مناقشة شفافة جديدة لشراء الطاقة. وانتهى العقد في أيلول ٢٠٢١، ولكن الحالة تفاقم قبل ذلك

تأثير يذكر على ما يحدث في البلاد. وعلى الرغم من أنّ بعض مشاريع للمشاركة العامة قد تم تنفيذها في العقد المنصرم مثل أجندة المواطنين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ ومجلس المواطنين للكهرباء في عام ٢٠٢٠، إلّا أنّ هذه المشاركة كانت بقيادة منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الدوليّة (تنبيه الدوليّة، ٢٠١٦: مركز الإغاثة، بدون تاريخ). علاوة على ذلك، يُدعى في بعض الأحيان عدد مختار من منظمات المجتمع المدني لحضور الجلسات البرلمانية. غير أنّه لا توجد حالياً عملية تشاور عامة رسمية بشأن مشاريع القوانين أو الأنظمة^٣.

٥.٣. شراء الوقود لمؤسسة كهرباء لبنان

في وقت سابق من عام ٢٠٢٠، تم التحقيق في قضية فساد كبرى تتعلق باستيراد فيول مغشوش الذي أثر على عمليات وخدمات محطات توليد الطاقة في لبنان. إن الشركة التي تم اتهامها من قبل السلطات اللبنانية هي شركة تابعة لشركة الطاقة الحكومية الجزائرية «سوناطراك» ومسجلة في جزر العذراء البريطانية لتجنب دفع الضرائب. وكما هو معروف اليوم، فإنّ فضيحة وقود سوناطراك تعود إلى عام ٢٠٠٥، عندما وقعت الحكومة اللبنانية عقداً مع سوناطراك لتوصيل الوقود إلى محطات الطاقة التابعة لها، ثم تم تجديد العقد بشكل مستمر كل ثلاث سنوات. ورغم ذلك، فإنّ مندرجات العقد لم تكن معروفة للشعب اللبناني، على الرغم من أنّ العقد كلف الخزينة مليارات الدولارات (المبادرة اللبنانية للنفط والغاز، ٢٠٢٠). وتتمحور الفضيحة حول استيراد فيول الذي لا يستوفي الشروط الفنية المطلوبة في محطات توليد الطاقة في لبنان، ممّا أوقف جزءاً من قدرة لبنان على توليد الطاقة. وقد كشفت التحقيقات المبكرة أنّ العديد من موظفي القطاع العام يتلقون رشاوى منتظمة من الشركتين اللبنانيتين، BB Energy و ZR Energy ، اللتان كانتا متورطتين في جلب الفيول إلى البلاد (جريدة الأخبار، ٢٠٢٠). كما وجهت اتهامات ضد ١٢ شخصاً مرتبطاً بالقضية، بما في ذلك موظفون حكوميون رفيعو المستوى (ميدل إيست آي، ٢٠٢٠).

أظهرت القضية عن الحاجة الملحة إلى الكشف عن جميع عقود الدولة في قطاع الطاقة للجمهور وعن الدور الأكثر إلحاحاً للشفافية في مثل هذه الحالات، نظراً لأنّ تم إخفاء أسماء الجهات الفاعلة الرئيسية وأسماء المستفيدين الحقيقيين خلف الشركة الجزائرية. ويمتدّ هذا أيضاً إلى اتفاق آخر أبرمته الحكومة اللبنانية في أوائل عام ٢٠١٩ مع شركة

٥.٥ تعيين موظفي الخدمة المدنية

لطالما كانت عملية تعيين موظفي الخدمة المدنية من قبل مجلس الوزراء ساحة للمشاحنات السياسية و«تقسيم طائفي» فيما بين الأحزاب الرئيسية في الحكومة (ديلي ستار، ٢٠٢٠ أ). على الرغم من الاتفاق النظري بين الأطراف الفاعلة الرئيسية على آلية التعيين «غير الرسمية والتوافقية» منذ سنوات، فإن هذه الآلية الأخيرة لم تنفذ مطلقاً، وكانت التعيينات تُجرى دائماً استناداً إلى أسس زبائنية وغير شفافة وطائفية. وقد صادق مجلس النواب اللبناني في أيار ٢٠٢٠ على قانون يمهد الطريق لتعيين موظفي الخدمة المدنية على أساس الجدارة وليس على أساس الطائفة. ومع ذلك، فإن التحرك الإصلاحي لم يدم طويلاً، منذ أن قرر المجلس الدستوري إلغاء القانون معتبراً إياه غير دستوري.

ومن الأمثلة الجيدة على اختيار موظفي الخدمة المدنية في قطاع الطاقة حالة حديثة العهد تتعلق بتعيين مجلس إدارة جديد من ستة أعضاء لمؤسسة كهرباء لبنان في تموز ٢٠٢٠. وعلى الرغم من إظهار بعض التدابير الشفافة في المراحل الأولى من عملية التعيين، مثل الإعلان عن الدعوة و متطلبات العمل على الموقع الإلكتروني للوزارة، فقد تم اختيار الأعضاء في نهاية المطاف على أساس الانتماءات السياسية والطائفية، متجاوزين بذلك آراء مجلس الخدمة المدنية في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك غموض حول الهيئة المعنية للتظرف في الطلبات واختيار الشخصية الأكثر ملاءمة للمناصب، حيث كانت الهيئة تحت إشراف وزير الطاقة والمياه نفسه. كما حدث الشيء نفسه في عام ٢٠١٢ عند تعيين الأعضاء الستة لهيئة إدارة قطاع البترول.

إنّ الحالة الأخيرة تثبت الغياب طويل الأمد لعملية تعيين صارمة وغير طائفية وشفافة لموظفي الخدمة المدنية المستقلين والمهنيين على المستوى الوطني عموماً، وفي قطاع الطاقة تحديداً، مما يشكك في فعالية هذه التعيينات وقدرة المعيّنين على تنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها.

٥.٦ عقود التشغيل والصيانة

كما تمّ تسليط الضوء على ما يزعم من ممارسات

بسبب الأزمة المالية المستمرة. إنّ المدفوعات غير المسدّدة التي استحققت تبلغ حوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي (حتى مغادرتهم).

ومن الأمثلة الإضافية على المناقصات غير الشفافة لمشاريع الطاقة هو محطة توليد الكهرباء في دير عمار ٢. في عام ٢٠١٣، وبعد أول مناقصة فاشلة، تم منح بناء معمل دير عمار ٢ الذي من المقرر أن يؤد ٥٥ ميجاوات إلى الشركة القبرصية JP و Avax. في صفقة بلغت قيمتها حوالي ٥٠ مليون دولار أمريكي. ولكن تم تعليق تنفيذ العقد بسبب نزاع بين وزارة الطاقة والمياه ووزارة المالية بشأن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على العقد، وهي مسألة بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي، ممّا دفع بالشركة إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي (لو كوميرس دو ليفانت، ٢٠١٩). في تشرين الأول ٢٠١٦، بدأت المفاوضات مرة أخرى لإعادة تشغيل أعمال البناء. ثم في أيار ٢٠١٨، وافقت حكومة تصريف الأعمال على تحويل عقد البناء إلى BOT (البناء والتشغيل ونقل الملكية) والذي يتضمن شروطاً للتمويل والبناء والإدارة، من دون نشر المزيد من التفاصيل. بالفعل، يبدو أنّ المشروع قد استولت عليه مجموعة من رجال الأعمال اللبنانيين المقربين من السياسيين ذوي النفوذ دون دعوة جديدة إلى المناقصة (شبكة أخبار الأعمال، ٢٠١٨).

من جهة أخرى، كان من المتوقع للغاية أن يضع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٧ بعد عقد من التأخير مبادئ الشفافية والقدرة التنافسية والمساءلة في مشاريع البنية التحتية الرئيسية.

ولكن القانون لم يتم استخدامه مطلقاً في أي من مشاريع البنية التحتية، وكانت هناك مشاورات بين صانعي السياسات العاقة بشأن استبعاد مناقصات مشاريع الطاقة من هذا القانون (مجلة إكزيوتف، ٢٠١٨).

وتشكّل هذه الأمثلة، ضمن أمثلة أخرى، دليلاً إضافياً على أنّ السياسة لا تزال جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في مشاريع السلطة. ولا تزال مسائل التعاقد المباشر وشروط المناقصة غير العادلة، والمشاحنات السياسية، واستبعاد إدارة المناقصات، من المسائل التي ينبغي إثارها. وثمة حاجة إلى إعادة تقييم عمليات الشراء العام والتعلم من الإخفاقات المذكورة أعلاه.

نفس الشّحنات ثم تتقاسم الكمّيّات لتوزيعها في السّوق. وهذا يسمح لها بتجنّب شراء نصف حمولة سفينة أو أقل، ممّا يعزّز مخزونها ويخفّض التّكلفة عليها، ممّا يمثّل الهيكل الاحتكاريّ الواضح للقطاع الذي يعيق أيّ قدرة تنافسيّة واختلافات في الأسعار.

وحثّى عندما قرّرت وزارة الطّاقة والمياه في عام ٢٠١٩ دخول السّوق لكسر الاحتكارات القائمة وأطلقت مناقصات لاستيراد الوقود والبنزين للمنشآت النّفطيّة في طرابلس والزّهراني، فإنّ العمليّة لم تتمّ بطريقة مباشرة بين الدّولة و المستوردين لضمان كسر الاحتكار، ولكن تمّت من خلال شركات خاصّة طلبت هذه العمليّة، وامتنعت معظم الشّركات العاملة في لبنان عن تقديم عرض في هذه المناقصات لتسجيل اعتراض على الخطوة.

والواقع أنّ دخول الدّولة في سوق الاستيراد لم يكن في الواقع لكسر احتكار الشّركات بشكل فعّال، كما أنّه لم يخفّض تسعيرة النّفط لفتح باب المنافسة في السّوق. وما حدث بدلاً من ذلك هو دخول وزارة الطّاقة والمياه كمستورد جديد وفقاً لقواعد اللعبة السياسيّة نفسها، مع التزام ضمني بعدم المساس بمصالح وأرباح الأطراف الفاعلة القائمة، ممّا سهّل استقبال لاعب إضافي على الطاولة وسمح للأحزاب السياسيّة الجديدة ببسط نفوذها على حصّة من السّوق.

لماذا لا تنفّذ القوانين في لبنان؟

إنّ هذا التّوثيق لمختلف القوانين التي تعالج الشّفافيّة ومكافحة الفساد في لبنان وكيفيّة عدم تنفيذها عمليّاً يؤدّي إلى التّشكيك في الأسباب الحقيقيّة وراء هذا الجمود السياسيّ. إنّ ارتفاع عدد القوانين القائمة تظهر أنّ لبنان ينبغي أن يكون محكوماً بشكل جيّد، ولكنّه في الواقع عكس ذلك، وهذا مؤشر آخر على كيفيّة تجمّع مختلف الفصائل السياسيّة لإحداث النّاتج التي نلاحظها.

ويلقي البعض اللّوم على النّظام السياسيّ الذي نشأ بعد الحرب الأهليّة اللبنانيّة. فعند التّفاوض على إنهاء الأعمال العدائيّة وبعد الحروب، غالباً ما تتوصل البلدان إلى اتّفاقات تؤدّي إلى طريق مسدود، والسّبب في ذلك أنّها تحاول إيجاد مواقف مربحة للجميع وقرارات مبنية على الإجماع (عدوان، بدون تاريخ). ومن ثمّ، فإنّ اتّفاق الطّائف في عام ١٩٩٠ أسند إلى مجلس الوزراء

فاسدة وغير شفّافة في عقود الشّراء والصّيانة التي أبرمتها مؤسّسة كهرباء لبنان، ولكنّ السّلطة القضائيّة لم تحقّق فيها على نحو كافٍ. وعادةً ما تتعاقد مؤسّسة كهرباء لبنان من الباطن مع شركات خاصّة لتشغيل وصيانة محطّات توليد الطّاقة الخاصّة بها، بما في ذلك معامل الزّهراني ودير عمار ١-، والزّوق والحيّة، ومشروع توليد الطّاقة في مكبّ النّاعمة، بالإضافة إلى خدمات التّوزيع (مقدّمي خدمات التّوزيع). وطبقاً لميزانية مؤسّسة كهرباء لبنان لعام ٢٠١٩، فإنّ تكلفة هذه العقود تُقدّر بحوالي ٢٠١.٧٣٣ مليار ليرة لبنانيّة (أي ١٣٤ مليون دولار أمريكي على أساس سعر صرف ١ دولار = ١.٥٠٠ ليرة لبنانيّة) (جريدة الأخبار، ٢٠١٩). وعلى مرّ السّنين، لم تكن هذه العقود خاضعة للمراقبة بالاستناد إلى مؤشّرات الأداء الرئيسيّة وكانت دائماً غير متوازنة وأكثر ملائمة لجانب القطاع الخاص، الذي هناك حاجة ماسة لخدماته دائماً^٤.

وينبغي أن يستند تجديد العقود إلى تدقيق مستقلّ لأداء المقاولين، الأمر الذي لا يحدث أبداً بسبب حالة الطّوارئ المستمرّة في القطاع.

٥.٧ استيراد المشتقّات النّفطيّة

على غرار العديد من القطاعات الاقتصاديّة الحيويّة الأخرى في البلد، اشتهرت عمليّات استيراد المشتقّات النّفطيّة في لبنان على نطاق واسع بسلسلة قيمة مصمّمة سياسيّاً واشتهرت بافتقارها إلى الشّفافيّة، ممّا يعيق تطوير سوق تنافسيّ على مدى العقود الماضية. ونتيجة لذلك، تمّ إنشاء كارتل نفط مهندس ومصمّم بعناية منذ الحرب الأهليّة اللبنانيّة في الثّمانينيّات، وهو يسعى حالياً للحفاظ على أرباحه.

وتقوم في لبنان ١٣ شركة خاصّة باستيراد وتخزين وتوزيع معظم المشتقّات النّفطيّة، مستفيدة من قدراتها التخزينيّة للكمّيّات المستوردة. وتسمح هذه القدرات التخزينيّة بإدارة أكثر من نصف محطّات الوقود (٥٥%) التي تبلغ حوالي ٣.١٠٠ محطّة. كما يستحوذ المستوردون على نحو ٦٨% من صهاريج التّوزيع التي تنقل المنتجات النّفطيّة إلى عدّة مناطق (المفكّرة القانونيّة، ٢٠٢٠).

إنّ العديد من الجهات الفاعلة العاملة في سوق صغيرة مثل لبنان تشكّل تحالفات وتعاوناً ضروريّاً لتأمين حصّتها من الأرباح. وبالفعل، فإنّ هذه الشّركات لا تستورد بشكل فرديّ بل تتكتّل لاستيراد

^٤مقابلات مع مقدّم المعلومات الرئيسيّين: مسؤول رفيع في وزارة الطّاقة والمياه

ونفس المسألة تنطبق على النظام القضائي، الغير مستقل أيضاً عن التدخلات السياسية. وتبعاً لذلك، تفلّت النخبة السياسية من العقاب لعدم تطبيق القوانين، بما في ذلك قوانين تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

وبما أنّ الدولة التي تتطلب الإجماع في الآراء في كلّ مرحلة من مراحل عملها توفر أيضاً شرعية ممتازة لإنجازاتها الضعيفة. لذلك، يكون من المفيد للجمهور اللبناني عموماً، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة الرأي، والنشطين خصوصاً، أن يشرعوا في مناقشة الأسباب الحقيقية وراء عدم تنفيذ القوانين وأن يجدوا طريقاً للتغيير يتفق حوله تحالف من الأطراف الفاعلة القويّة لدفع الأمور إلى الأمام.

وعلى الرّغم من ذلك، فإنّ هذه الورقة لا تهدف إلى الغوص في إشكاليات المشهد السياسيّ، بل تهدف الى تقديم نهج قائم على الأدلة من شأنه أن يلمس المخاوف الرئيسيّة للجمهور ويمهّد الطريق لتخطيط شفاف للطاقة في العقد القادم.

السلطة التنفيذية، ممّا يكفل نظرياً ضمان تمثيل ومشاركة جميع الأطراف في عملية صنع القرار. غير أنّها جعلت الوزراء، كأفراد، أسياد وزاراتهم، وجعلتهم الطريق الوحيد إلى جميع القرارات داخل وزارتهم. سواء كان ذلك في بعض الأحيان قراراً بعدم تطبيق القوانين القائمة بصورة انتقائية أو حتّى تجاوز تلك القوانين. لذلك كان توافق الآراء ضرورياً لإنهاء الحرب، لكنّه كان مكلفاً للغاية، لأنّه أعاق المسائل الحيوية مثل الشفافية والمساءلة.

كما تأتي المحاصصة الطائفية في المقدمة عند الاتفاق على تنفيذ القوانين في لبنان. والواقع أنّ ذلك ترجم الإجماع على كافة جوانب السياسة والحياة العامة وأعطى صلاحيات متساوية لجميع الجهات الفاعلة في اللعبة السياسية (عدوان، بدون تاريخ). عندما لا يتم تطبيق قانون على طرف فاعل أو حزب، فإنّه لا يتم تطبيقه على الإطلاق، وقد استخدم هذا باستمرار لوقف تطبيق القوانين، ممّا يرفع العدد إلى ٥٢ قانوناً صادق عليها البرلمان ولا تزال دون تنفيذ، بحسب رئيس مجلس النواب نبيه بري عام ٢٠١٩ (المبادرة اللبنانية للنفط والغاز، ٢٠١٩).

٦. الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة

ثمة افتقار واسع النطاق للشفافية في المؤسسات العامة اللبنانية، حيث لا نجد مساءلة للحكومة. وينطبق هذا بصفة خاصة في قطاع الطاقة، حيث يؤدي الفساد إلى إمدادات كهرباء غير فعّالة وغير كافية وغير عادلة وملوثة على الرّغم من الدعم الحكومي الكبير لها. وينبغي للإطار القانوني القائم أن يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات في قطاع الطاقة وأن يعاقب المسؤولين عن إساءة التصرف. ومع ذلك، فإنّ استعراض أنشطة العقد الماضي والأمثلة العديدة المقدّمة دليل كافٍ على أنّه يسود الفساد على طول سلسلة القيمة في قطاع الطاقة، باستثناء النفط والغاز الذي يعدّ مثلاً رائداً ويشكّل حالة إستثنائية. إنّ قوانين الشفافية لا تنفّذ؛ لا بل يتم مقاومتها. يمكن ربط عدم تطبيق القانون والمساءلة بالنظام السياسي القائم على الإجماع وتوافق الآراء الذي نشأ بعد الحرب الأهلية.

وكما هو مبين أدناه، فإنّ الخطوة الأولى والأهم نحو تحقيق الشفافية في قطاع الطاقة وكبح الفساد هي تنفيذ الإطار القانوني القائم، الذي ينبغي بعده معالجة الثغرات تدريجياً. وفي الوقت نفسه، يجب على الدولة اللبنانية أن تشجّع المشاركة العامة في صنع القرار وبناء البنية التحتية اللازمة لتعزيز تنفيذ تدابير الشفافية. إنّ الفساد في قطاع الطاقة مكلف للغاية ويشكّل حاجزاً هائلاً لا بدّ من رفعه لتمكين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في لبنان.

في الإطار القانوني للشفافية

– تنفيذ القانون ٢٨/٢٠١٧ في قطاع الطاقة ومعالجة الثغرات الموجودة التي أثرت تدريجياً استناداً إلى الدروس المستفادة على مدار السنوات الثلاث الماضية، مثل تحديد وتعيين فئة المعلومات التي ستتاح للجمهور، والإطار الزمني لنشر هذه المعلومات، فضلاً عن الإدارات والهيئات المسؤولة التي توافق على هذه العملية.

– الاستفادة من القانون ٢٠١٧/٨٤ بشأن اعتبارات دعم الشفافية في قطاع البترول وتنفيذ تلك الإجراءات في قطاعات الخدمات الأخرى. وتشمل الدروس المستفادة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: نشر قائمة باسم الشركات المتقدمة للتأهيل المسبق ونتائج هذا التأهيل، والكشف عن العقود ومن بينها العقود الثانوية مع المقاولين من الباطن، ونشر معلومات عن أصحاب الحق الاقتصادي للمقاولين والمقاولين من الباطن.

– الضغط من أجل تنفيذ القوانين القائمة لمكافحة الفساد التي تنطبق على سلسلة القيمة في قطاع الطاقة، أي القانون ٢٠٠٧/٣٣ (المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، والقانون ٢٠١٥/٢٧ (إنشاء أكاديمية دولية لمكافحة الفساد)، والقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ (القانون المتعلق بمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب)، والقانون ٢٠١٨/٨٣ (حماية كاشفي الفساد)، والقانون ٢٠٢٠/١٧٥ (مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) والقانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩ (التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع) والبدء بتعيين أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

– إطلاق عملية تعيين هيئة مستقلة لتنظيم قطاع الكهرباء استناداً إلى القانون ٢٠٠٢/٤٦٢ وتأمين الدعم اللازم للهيئة الجديدة لكي تعمل بكامل طاقتها مع ضمان استقلالية أعضائها وتمكينهم من أداء واجباتهم، بما في ذلك إنشاء سوق تنافسية وشفافة.

– في قطاع النفط والغاز: إكمال الإطار القانوني القائم من خلال تقديم جميع المراسيم اللازمة المتعلقة بالشفافية إلى مجلس الوزراء، مثل مرسوم إنشاء السجل البترولي ومراسيم أصحاب الحق الاقتصادي.

في عمليات الشراء العام

– الامتثال الكامل لاعتبارات الشراء الداخلية لمؤسسة كهرباء لبنان من خلال طرح مناقصات شفافة لشراء الوقود، وتزويد المعدات، والعقود الخاصة بالتشغيل والصيانة وفقاً لعمليات شفافة؛

– طرح المناقصات والدعوة إلى تقديم الخدمات في غضون ٦-٨ أشهر قبل انتهاء العقود، مما سيتيح عملية مناقصة شفافة.

في تعيين موظفي الخدمة المدنية

– إقرار وتنفيذ عملية متشددة وغير طائفية وشفافة لتعيين موظفي الخدمة المدنية مستقلين وماهرين، وتكون عملية التعيين تنطبق على قطاع الطاقة.

في مشاريع توليد الطاقة

– رفض التعاقد المباشر، وشروط المناقصة غير العادلة، وأي تدخل سياسي في منح مشاريع توليد الطاقة في المستقبل.

– النظر في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم ٢٠١٧/٤٨ في مناقصات مشاريع الطاقة في المستقبل بما يتوافق مع رؤية وخطة هيئة تنظيم قطاع الكهرباء المستقبلية للقطاع، وضمان نشر المعلومات المتعلقة بهذه المناقصات بشفافية.

بشأن القرارات القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة

– إنشاء جلسات تشاور عامة رسمية بشأن مشاريع الخطط والأنظمة والقوانين في قطاع الطاقة. اعتماد آليات تسمح بمشاركة أصحاب المصلحة المهتمين.

بشأن العمليات الحكومية

– الشروع في تنفيذ مبادرات قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز مكافحة الفساد في القطاع والمساءلة في عمليات الشراء العام واتاحة تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.

٧. المراجع

عدوان ش. (بدون تاريخ). الفساد في إعادة الإعمار: تكلفة «التوافق الوطني» في لبنان ما بعد الحرب . www.tiri.org

أحمد، أ. (٢٠٢٠). توزيع توليد الطاقة في لبنان - تقييم السوق ومسارات السياسة. <http://hdl.handle.net/33788/1.987>.
(Corruption in Reconstruction: The Cost of 'National Consensus' in Post-War Lebanon)

جريدة الاخبار. (٢٠١٧). مافيا السياسيين وصرعاتهم تواصل الهدر وجذب الكهرباء عن الناس <https://al-akhbar.com/Community> ٢٣-٦-٢٠١٧
(Distributed Power Generation for Lebanon–Market Assessment and Policy Pathways)

جريدة الاخبار. (٢٠١٩). الاستثمار في العتمة: من سيئ إلى أسوأ. <https://al-akhbar.com/Issues>

جريدة الاخبار (٢٠٢٠، شباط). الكهرباء: تعديل للخطّة تماشياً مع الانهيار. الاخبار. <https://al-akhbar.com/Politics>. ٢٨٤٦٢.

مكتب عالم و مشاركوه(٢٠١٩، ١٨ شباط). يهدف قانون الشفافية الجديد في قطاع النفط والغاز إلى محاربة الفساد . مكتب القانون الدولي. <https://www.internationallawoffice.com/Newsletters/Energy-Natural-Resources/Lebanon/Alem-Associates/New-transparency-law-in-oil-and-gas-sector-aims-to-fight-corruption>
(New transparency law in oil and gas sector aims to fight corruption)

عرب نيوز (٢٠١٩) . لماذا يصعب إصلاح أزمة الكهرباء في لبنان <https://www.arabnews.com/node/1719181/middle-east> (Why Lebanon's electricity crisis is so hard to fix)

شبكة أخبار الأعمال (٢٠١٨، أيار) تحول مصنع دير عمار بقدرة ٤٠ ميغاواط إلى اتفاقية MW--٥٤/٦٥٢٣/BOT . <http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails>
(MW Deir Ammar plant turned into a BOT agreement ٥٤-) Deir-Ammar-plant-turned-into-a-BOT-agreement

<https://www.creditlibanais.com.lb/Content/Uploads/LastEconomicAndC>

هيئة كهرباء ومياه دبي (بدون تاريخ). الصفحة الرئيسية. هيئة كهرباء ومياه دبي. (١٠ شباط ٢٠٢١) عبر موقع (https://www.dewa.gov.ae/en (Home

هئية كهرباء ومياه دبي (٢٠١٩، ص ١٥). تشيرين الأول) . حصلت هيئة كهرباء ومياه دبي على أقل عرض في العالم بقيمة ١,٦٩ سنتاً للكيلوواط / ساعة للمرحلة الخامسة من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بقدرة ٩٠ ميجاوات <https://www.dewa.gov.ae/en/about-us/media-publications/latest-news>
~:~:~Dubai
f-model (DEWA receives world's lowest bid of %f.(IPP)%f.f.Producer%&f.f.Water%&f.f.Electricity%.receives.worlds-lowest-bid%&f.f.Authority.Power%&f.f.Maktoom Solar Park 9-MW cents per kWh for 1.79 USD
(each phase of the Mohammed bin Rashid Al Maktoum Solar Park 9-MW cents per kWh for 1.79 USD)

البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية . (٢٠١٩) تقديم لائحة الصّافّة المستدامة الموزعة لتحديث التقرير الفني الأساسي للجمهورية اللبنانية (Introducing Distributed Sustainable Energy Regulation for the Republic of Lebanon Background Technical Report Update).

المفوضية الأوروبية (٢٠٢٠). التشاور حول خطة إصلاح السوق الفنلندية. المفوضية الأوروبية. <https://ec.europa.eu/energy/consultations/consultation-finlands-> (market-reform-plan_ar (Consultation on Finland's market reform plan

المبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. (بدون تاريخ). كيف نعمل: العمل معاً لتحسين حوكمة القطاع الاستراتيجي. مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. (لا شباط ٢٠١٨) عبر موقع: <https://eti.org/about/how-we-work> (How we work: Working together to improve the governance of the extractive sector)

مبادرة الشّفافيّة في الصناعات الاستخراجيّة (٣١.٠٤ كانون الثاني)، يلزم لبنان بتنفيذ مبادرة الشّفافيّة في الصناعات الاستخراجيّة. مبادرة الشّفافيّة في الصناعات الاستخراجيّة. (Lebanon commits to implement EITI) (<https://eiti.org/news/lebanon-commits-to-implement-eiti>)

Balticconnector. Energiavirasto. في استشارة عاكة حول شروط وأحكام Gasgrid Finland فيما يتعلق بخدمات النقل والية تخصيص السعة في
[https://energiavirasto.fi/en/-/public-consultation-on-gasgrid-finland-s-terms-and-conditions-regarding-transmission-services-and-the-capacity-allocation-](https://energiavirasto.fi/en/-/public-consultation-on-gasgrid-finland-s-terms-and-conditions-regarding-transmission-services-and-the-capacity-allocation)
 Public consultation on Gasgrid Finland's terms and conditions regarding transmission services and the capacity allocation)F -mechanism-at-balticconnector
 (mechanism at Balticconnector

مجلة إكزيوتيف (٢٠١٨، ١٣ آذار). قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجديد <https://www.executive-magazine.com/economics-policy/the-new-ppp-law>
(The new PPP law)

مجلة إكزيوتيف (٢٠١٩، ص ٧). خطة كهرباء لبنان الجديدة، تمرين على الثقة. مجلة إكزيوتيف. <https://www.executive-magazine.com/economics-policy/lebanons-new-electricity-plan> (new-electricity-plan (Lebanon's new electricity plan, an exercise in trust

مجلة إكزيكوتيف (٢٠٢٠ ، كانون الأول) ، إلى متى ستبقى الأضواء مضاءة- <https://www.executive-magazine.com/economics-policy/energy/how-long-will-the-lights-> stav-on

[illegible]

فريديوم هاوس. (بدون تاريخ). الحرية في العالم ٢٠٢٠. فنلندا. فريديوم هاوس. ١١ شباط ٢٠٢١. عبر موقع: <https://freedomhouse.org/country/finland/freedom-world>

مبادرة غريبال (٢٠١٨). الحق في الوصول إلى المعلومات دراسة حول التزام الحكومة اللبنانية بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات (رقم ٢٠٢٧/٢٠١٨). مبادرة غريبال. <http://www.elgherbal.org/projects/view/en>
The Right to Access Information A study on the Lebanese Government's commitment to the Right to Access Information) ٣/
GHK (٢٠١٠). دراسة حول التطوع في الاتحاد الأوروبي - تقرير دولة لفلندا. دراسة نيابة عن المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للتربية والثقافة). https://ec.europa.eu/citizenship/pdf/national_report_fi_en.pdf (Study on Volunteering in the European Union - Country Report Finland. Study on behalf of the European Commission (Directorate-General for Education and Culture)

هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩، ١٧ ايلول). لبنان: قانون الوصول إلى المعلومات معطل ، العديد من السلطات لا تلتزم : لا تطبيق للقانون. هيومن رايتس ووتش.
lebanon-access-information-law-stalled (Lebanon: Access to Information Law Stalled Many Authorities Don't Comply; No/٢٧/٩/٢٠١٩/<https://www.hrw.org/news/2019/09/27/lebanon-access-information-law-stalled>) (Enforcement)

الوطنية. الفصلية للمعلومات الحكومية ، (١) ٢٦ ، ١٥٧-١٤٨ . <https://doi.org/10.1017/j.giq.1.116> (٢٠١٨-٢٠١٩). Perceptions of transparency of government policymaking: A cross-national study. Government Information Quarterly (١) ٢٦ ، ١٥٧-١٤٨ .

رويتزر. (٢٠١٩). كانون الثاني). روسنف تولى إدارة محطة تخزين المنتجات النفطية في لبنان. <https://www.reuters.com/article/uk-russia-rosneft-lebanon-idUKKCN1PIIv0> (Rosneft to manage oil products storage terminal in Lebanon)

رويتزر. (٢٠٢٠). تقرير خاص: الصراع على السلطة في لبنان - لماذا لا تستطيع الدولة الفاشلة أن تضيء الأضواء. رويترز. <https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-power-special-report-idUSKCNr0616G> (Special Report: Lebanon's power struggle - why a failing state can't get the lights on)

صادق. (٢٠١٩). لبنان: الحكومة تنفذ حملة وطنية لمكافحة الفساد - Lebanon: Government Undertakes National Anticorruption Campaign <https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/lebanon-government-undertakes-national-anticorruption-campaign/>

شحادة، الحلو ، صليبا ، جابر ، علاء الدين ، إبراهيم ، صلاحية، وشيظ (٢٠١٢). تأثير توليد الطاقة الكهربائية الموزعة على تعرض الأسرة للمسرطنات المحمولة جواً في بيروت. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأمريكية في بيروت. (Effect of distributed electric power generation on household exposure to airborne carcinogens in Beirut) Sovacool, B. K. (٢٠٠٨). تقييم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الطاقة النووية: مسح نقدي. سياسة الطاقة ، المجلد ٣٦ (الإصدار ٨). <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2008.04.017>

ذا ديلي ستار. (٢٠١٩). إرسال رسالة؟ قالت هيئة مجلس الوزراء إن قانون الوصول إلى المعلومات ليس ساري المفعول. <https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Sep/24/Sending-a-message-Cabinet-body-says-access-to-information-law-not-in-force-491176> (Sending a message? Cabinet body says access to information law not in force)

ذا ديلي ستار. (٢٠٢٠). ٧ تموز) تعيينات مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان تثير الانتقادات (Cabinet-meets-to-talk-electricity-economy.ashx) (EDL board appointments attract criticism)

ذا ديلي ستار. (٢٠٢٠). ٨ تموز) تعيين مجلس الوزراء لمجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان تثير الانتقادات (Cabinet's appointment of new EDL board draws fire. ashx) (Cabinet's appointment of new EDL board draws fire. ashx)

ذا ديلي ستار. (٢٠٢٠). ٢١ December) مجلس النواب يقر قانوناً لرفع السرية المصرفية لمدة عام (Parliament passes law to lift banking secrecy for one year) (par-0106/21)

منظمة الشفافية الدولية. (بدون تاريخ). ما هو الفساد؟ (١٤ شباط ٢٠٢١) (عبر موقع <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>)

منظمة الشفافية الدولية. (٢٠١٩). دليل اللغة الواضحة لمكافحة الفساد. (The anti-corruption plain language guide)

منظمة الشفافية الدولية. (٢٠١٤). دور التكنولوجيا في الحد من الفساد في الشراء العامة. (The role of technology in reducing corruption in public procurement) <https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/the-role-of-technology-in-reducing-corruption-in-public-procurement>

منظمة الشفافية الدولية. (٢٠١٩). مؤشر مدركات الفساد العالمي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٩. (Global Corruption Barometer Middle East & North Africa) (I-north-africa/middle-east-and-north-africa)

منظمة الشفافية الدولية. (٢٠٢١). مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠. (Corruption Perception Index) <https://www.transparency.org/cpi>

حكومة الإمارات العربية المتحدة (بدون تاريخ). الإمارات العربية المتحدة الرقمية. (١٤ شباط ٢٠٢١) (عبر موقع <https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae>) (Digital UAE)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٠). محاربة الإثراء غير المشروع. (Fighting illicit enrichment) [https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/projects/anti-corruption-for-trust---\(lebanon/-asset-declaration-and-illicit-enrichment-.html](https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/projects/anti-corruption-for-trust---(lebanon/-asset-declaration-and-illicit-enrichment-.html)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. (٢٠١٩). ما هو الحكم الرشيد؟ (What is Good Governance) <https://www.unescap.org/resources/what-good-governance>

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (٢٠١٩). الوحدة الأولى لمكافحة الفساد القضائي الرئيسية: آثار الفساد. (Anti-Corruption Module/I-anti-corruption/module) <https://www.unodc.org/e4j/en/Key-Issues:Effects-of-Corruption-I-key-issues/effects-of-corruption.html>

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (٢٠١٩). الوحدة الثانية لمكافحة الفساد القضائي الرئيسية: ما هو الحكم الرشيد؟ (Anti-Corruption Module/r-org/e4j/en/anti-corruption/module) <https://www.unodc.org/e4j/en/Key-Issues:What-is-good-Governance-I-key-issues/what-is-good-governance.html>

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (٢٠٠٤). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة. (United Nations Convention against Corruption_٥-٢٦-/Nunodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention-E.pdf) <https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com> (Electricity regulation in Finland: Overview) [https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/transitionType=Default&contextData=\(sc.Default\)&firstPage=true](https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true)

البنك الدولي (٢٠١٩). وثيقة معلومات البرنامج مرحلة المفهوم - برنامج إصلاحات قطاع الطاقة في لبنان - PIV-٥٠٦. مجموعة البنك الدولي. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail> (Concept Stage Program Information Document (PID)-Lebanon Energy Sector Reforms Program-PIV-٥٠٦)energy-sector-reforms-program-piv-٥٠٦

البنك الدولي (٢٠٢٠). ١٣ نيسان). الحوكمة. نظرة عامة. <https://www.worldbank.org/en/topic/governance/overview> (Governance: Overview)

المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٠١٩). تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩. <https://www.weforum.org/reports/how-to-end-a-decade-of-lost-productivity-growth> (The Global Competitiveness Report) (٢٠١٩)

*شكر خاص للدكتور نيل ماكولوتش، المدير التنفيذي لـ (The Policy Practice) في المملكة المتحدة الذي قام بمراجعة هذه الورقة البحثية كما وللخبراء والأخصائيين الذين قابلناهم على وقتهم وأرائهم القيمة.

التزام وزارة الطاقة والمياه اللبنانية بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات (٢٨/٢٠١٧) ومرسومه التطبيقي (٢٠٢٠/١٩٤٠)

بعد حوالي ٥ سنوات على إقرار قانون رقم ٢٨/٢٠١٧، قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، الذي يوفر الإطار القانوني للشفافية في الإدارات العامة، وبعد عام على إقرار المرسوم التطبيقي الخاص به، قامت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد (الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في لبنان) بتقييم التزام وزارة الطاقة والمياه اللبنانية بتطبيق إجراءات "موجب النشر حكماً" المنصوص عليها في هذا الإطار القانوني في ٢٢ حزيران ٢٠٢١.

في عام ٢٠٢٠، سجّل لبنان معدل ١٠٠/٢٥ وجاء في المرتبة ١٤٩ من بين ١٨٠ بلداً في العالم على مؤشر مدركات الفساد (CPI)، والذي يحدّد الفساد الممنهج في الإدارات العامة اللبنانية. يحصل قطاع الطاقة، الذي يقع تحت رعاية وزارة الطاقة والمياه (MOEW)، على حوالي \$٤٣ مليار دولار أميركي من التحويلات العامة، ويشكّل حوالي ٤٦٪ من الدين العام الوطني. دون أن ننسى الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي في البلاد و/أو التّغنيّن لفترة طويلة.

لقياس التزام وزارة الطاقة والمياه بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات، قامت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد بتقييم الموقع الإلكتروني الخاصّ بالوزارة، وبما أنّ المادة ٩ من القانون المذكور أعلاه تنصّ على التزام غير مباشر من قبل جميع الإدارات العامة بأن يكون لديها موقع إلكتروني يمكن استخدامه للامثال للفصل الثاني من القانون والمتعلّق بإجراءات "موجب النشر حكماً"، والتي تقتضي النشر حكماً لـ:

- القرارات والتّعليمات والتّعاميم والمذكرات التي تتضمن تفسيراً للقوانين والأنظمة أو تكون ذات صفة تنظيميّة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورهما.

- العمليّات التي بموجبها يتمّ دفع أموال عموميّة تزيد عن خمسة ملايين ليرة لبنانيّة، وذلك خلال شهر من تاريخ إتمامها أو إتمام أحد أفساطها، على أن يتضمّن النشر ما يلي: قيمة عمليّة الصّرف، وكيفيّة الدّفع، والغاية منه، والجهة المستفيدة، والسند القانوني الذي بموجبه جرى الصّرف (مثلاً: مناقصة، عقد بالتراضي، تنفيذ حكم قضائي).

- على الرّئيس التّسلسلي المختصّ في كلّ إدارة وضع تقرير سنوي عن نشاطاتها.

غير أنّ الإشارة إلى المادّة ٥ من القانون وإلى الحكم المتعلّق بتنفيذها في المرسوم التطبيقي يعزو إلى أنّ المادّة ٥ تنصّ على استثناءات بشأن الوصول إلى نوع محدّد من المعلومات، مع إعفاء نوع محدّد من الوثائق من الاستثناء الوارد في المرسوم التطبيقي. ومن ناحية أخرى، ينص المرسوم التطبيقي في مادته ٨ (أ) على أنه يمكن تقديم طلبات الحصول على المعلومات على الإنترنت من خلال موقع الإدارة الإلكتروني و/أو عبر البريد الإلكتروني، والذي يتوافق بدوره مع أفضل الممارسات في هذا الشأن في العديد من البلدان مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتّحدة، وفرنسا... وهذا أيضاً تمّ تناوله في التقييم.

وأثناء تقييم الموقع الإلكتروني لوزارة الطاقة والمياه، تمّ تتبّع المعلومات المذكورة أعلاه عند توافرها، وتمّ إعطاء علامة (٢) عندما تكون المعلومات المتاحة على موقع الوزارة الإلكتروني ممثلة تماماً للقانون، وعلامة (١) عندما تكون المعلومات المتاحة على موقع الوزارة الإلكتروني ممثلة جزئياً، وعلامة صفر (٠) عندما تكون المعلومات غير متاحة على الموقع و/أو غير ممثلة للقانون.

ويشار في الجدول أدناه إلى الحكم القانوني الذي ينصّ على التزام وزارة الطاقة والمياه بنشر معلومات محدّدة، سواء عملاً بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات أو مرسومه التطبيقي. وبالإضافة إلى نوع المعلومات، فإنّ توافرها مع الملاحظات ومصدر المعلومات يتمّ توفيرها عندما تكون متاحة أو متاحة جزئياً.

وتمثل وزارة الطاقة والمياه بدرجة منخفضة جداً بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات لأنها لم تسجل سوى درجة ١٢/١ على ست مؤشرات، ومجموع ٨.٣٣%. وهذا يوضح كيف يتم التعامل مع الشفافية على مستوى الوزارة، وازدهار ثقافة السرية في قطاع الطاقة ومن يقوم برعايته: وفي وزارة الطاقة والمياه في لبنان، التي تقوِّض أي نهج حوكمة رشيدة في مستقبل القطاع.

ومن الجدير بالذكر أنه أثناء تقييمنا لموقع الوزارة الإلكتروني، واجهنا صعوبة لفترات طويلة للدخول إلى الموقع إذ كنّا نحصل على رسالة: "الموقع لا يمكن الوصول إليه". وسواء كان ذلك طوعاً من جانب وزارة الطاقة والمياه أو غير طوعاً، فإنّه يشكل عقبة أمام ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان وحق دستوري، ممّا يعني أنّ الوزارة تنتهك حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

المادة القانونية	المادة القانونية في المرسوم التطبيقي	نوع المعلومات	توافر المعلومات على موقع وزارة الطاقة والمياه الإلكتروني	المصدر	ملاحظات	النتيجة
المادة ٥ (ب-٣): ب - لا يمكن الاطلاع على المستندات التالية: ٣. مداولات مجلس الوزراء ومقرراته التي يعطيها الصّابع السري.	المادة ٣ (ب): ب - تطبيقاً لأحكام البند الثالث من الفقرة "ب" من المادة الثالثة من القانون، لا تحول بنود التسمية المدرجة في العقود التي تجريها الإدارة، دون الحق في الوصول إليها. مع مراعاة أحكام المادة ٥ من القانون.	العقود المبرمة من قبل مؤسسات الدولة	غير ممثلة	http://energyandwater.gov.lb/	يبدو أنّ وزارة الطاقة والمياه قد انتهكت هذه المواد، لأنها لا تنشر العقود التي تبرمها على موقعها الإلكتروني.	♦
	المادة ٥: تطبيقاً لأحكام المواد الواردة في الفصل الثاني من القانون المتعلقة بموجب النشر حكماً، والتي تستوجب النشر الإلكتروني، إنّ نشر المعلومات يجب أن يتم بشكل يمكن معه البحث عن المستند المطلوب وتنزيله ونسخه والبحث في مضمونه.	موجب النشر حكماً إلكترونياً لتسهيل الوصول للمعلومات	غير ممثلة	http://energyandwater.gov.lb/	موقع وزارة الطاقة والمياه الإلكتروني لا يسمح بالبحث عن المعلومات في الموقع الإلكتروني، بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوزارة فقط بنشر الأخبار والتصاريح غير الممثلة مع المادة ٥ من المرسوم التطبيقي.	♦
المادة ٧: على الإدارة أن تنشر حكماً على مواقعها الإلكترونية ما يلي: -القرارات والتعليمات والتعاميم والمذكرات التي تتضمن تفسيراً للقوانين والأنظمة أو تكون ذات صفة تنظيمية، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها. يكون النشر في الجريدة الرسمية إضافة إلى الموقع الإلكتروني التابع للإدارة. مع مراعاة أحكام المادة ٥ من هذا القانون، جميع العمليات التي بموجبها يتم دفع أموال عمومية تزيد عن خمسة ملايين ليرة لبنانية، وذلك خلال شهر من تاريخ إتمامها أو إتمام أحد أقساطها، على أن يتضمن النشر ما يلي: قيمة عملية الصرف، وكيفية الدفع، والغاية منه، والجهة المستفيدة، والسند القانوني الذي بموجبه جرى الصرف (مثلاً: مناقصة، عقد بالتراضي، تنفيذ حكم قضائي). يستثنى من أحكام هذه المادة رواتب وتعويضات الموظفين.	المادة ٦: تطبيقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون، ومن أجل تحديد مفهوم العملية المالية التي يقتضي نشرها حكماً، تعتمد العملية بإكمالها إذا كانت مركبة وذلك بالنظر إلى هدفها وموضوعها. ويعتبر عملية واحدة، وإن جرت تجزئته لتصبح كلفته أقل من خمسة ملايين ليرة لبنانية، مجموع العمليات التي تتم في فترة زمنية متقاربة طالما أنّها تهدف إلى تحقيق الغاية ذاتها.	موجب النشر حكماً للقرارات والتعميمات والمذكرات والمعاملات المالية	غير ممثلة	http://energyandwater.gov.lb/	يبدو أنّ وزارة الطاقة والمياه لا تمثل تماماً بالأحكام كونها لا تنشر حكماً القرارات والتعميمات والمذكرات والمعاملات المالية.	♦

النتيجة	ملاحظات	المصدر	توافر المعلومات على موقع وزارة الطاقة والمياه الإلكتروني	نوع المعلومات	المادة القانونية في المرسوم التطبيقي	المادة القانونية
♦	وزارة الطاقة والمياه لا تنشر تقاريرها السنوية	http://energyandwater.gov.lb/	غير ممثلة	موجب النشر حكماً للتقارير السنوية من قبل الإدارات العاقبة	المادة ٧ (أ): تطبيقاً لأحكام الفقرة "أ" من المادة ٨ من القانون، يتم نشر التقرير أو التقارير السنوية لكل إدارة في مهلة أقصاها ٣١ كانون الثاني من السنة التالية.	المادة ٨ (أ و ج): أ - على الرئيس التسلسلي المختص في كل إدارة وضع تقرير سنوي عن نشاطاتها. ج - يجب أن تتضمن التقارير السنوية ما يأتي على الأقل: ١- معلومات حول آلية عمل الإدارة تتضمن التكاليف والأهداف والقواعد والإنجازات والصعوبات التي اعترضت سير العمل والحسابات المدققة. ٢- السياسة العامة المعتمدة والمشاريع الخاصة بالإدارة المعنية، التي نفذت والتي لم تنفذ وأسباب ذلك، وأية اقتراحات تساهم في تطوير عمل الإدارة.
♦	وزارة الطاقة والمياه لا تكرر قسم خاص لطلبات المعلومات إلكترونيًا كما أنها لا توفر بريدًا إلكترونيًا لتقديم هذه الطلبات.	http://energyandwater.gov.lb/	غير ممثلة	طلب المعلومات الإلكتروني	المادة ٨ (أ): تطبيقاً لأحكام الفقرة "أ" من المادة ٨/٤ من القانون، يقدم طلب الحصول على المعلومات من صاحب العلاقة إما شخصياً أو بواسطة وكيل عنه، على أن يرفق به مستنداً يبين هوية مقدم الطلب. ويمكن تقديم الطلب بالوسائل الإلكترونية وفقاً لآلية خاصة تحددها كل إدارة تبعاً لإمكانياتها، ويتم عندها تخصيص قسم خاص بطلبات المعلومات إما على المواقع الإلكترونية للإدارات أو عبر البريد الإلكتروني بشكل يمكن الإدارة من التحقق من هوية مقدم الطلب.	المادة ١٤ (أ): أ - يقدم طلب الحصول على المعلومات بشكل خطي إلى الإدارة التي تكون المعلومة في حوزتها. ويجب أن يحتوي هذا الطلب على تفاصيل كافية تمكن الموظف المكلف من استخراج المعلومة بجهد بسيط.
١	نشرت وزارة الطاقة والمياه قرار تكليف موظف المعلومات فقط في الجريدة الرسمية وليس على موقعها على الإنترنت	http://energyandwater.gov.lb/	ممثلة جزئياً	موجب النشر حكماً عن معلومات الموظفين المعلومات	المادة ٩ (٣): تطبق أحكام المادة ١٥ من القانون وفق ما يلي: ٣- على كل إدارة فور تكليف موظف المعلومات، نشر قرار التكليف في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة، في حال وجوده، وتعميم اسمه وصفته ضمن دوائرها المركزية والإقليمية.	المادة ١٥: يكلف موظف في كل إدارة للنظر في طلبات الحصول على المعلومات، وتكون له الصلاحيات اللازمة للبحث والوصول إلى المعلومات المطلوبة وتسليمها للمواطنين.

المجموع	١٢ / ١
النسبة	٨,٣٣%

التزام وزارة الطاقة والمياه اللبنانية بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات (٢٠١٧/٢٨) ومرسوم تطبيقه (٢٠٢٠/١٩٤٠)



لقياس مدى التزام وزارة الطاقة والمياه بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات، قامت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بتقييم موقع الوزارة على الإنترنت أثناء تقييم موقع وزارة الطاقة والمياه (LTA)

في تقييم الصفحة الالكترونية لوزارة الطاقة والمياه اللبنانية

عندما تكون المعلومات المتاحة على موقع وزارة الطاقة والمياه متوافقة تمامًا مع القانون، **الحصول على درجة**

عندما تكون المعلومات المتوفرة على موقع الويب الخاص بوزارة الطاقة والمياه متوافقة جزئيًا، **الحصول على درجة**

في حالة عدم توفر المعلومات على الموقع الإلكتروني و / أو عدم الامتثال للقانون. **الحصول على درجة**

النتائج:

النسبة المئوية
%٨,٣٣

النتيجة
١٢ / ١

المخاطر المرتبطة بالفساد في قطاع الطاقة اللبناني



المخاطر الاقتصادية:



- أوجه القصور الفنية لمؤسسة كهرباء لبنان، التي استكملت بالقرار السياسي في ١٩٩٤ بفرض تعريفة ثابتة أقل بكثير من استرداد التكلفة، واستنزاف الميزانية، واشتراط تحويلات مستمرة لتغطية العجز المتزايد. تراوحت قيمة التحويل السنوي إلى مؤسسة كهرباء لبنان في السنوات الأخيرة بين ١,٢ و ٢ مليار دولار أمريكي

- يعد توافر الكهرباء الموثوق بها ثاني أكبر عقبة أمام نمو القطاع الخاص، بعد عدم الاستقرار السياسي

- تشكل مصادر الطاقة المتجددة ٢% فقط (باستثناء الطاقة المائية) من توليد الكهرباء = هذه فرصة ضائعة على لبنان.

المخاطر السياسية:



- ضعف تقديم الخدمات يزيد من عدم الرضا بين اللبنانيين ويسهم في زيادة عدم الاستقرار السياسي.

- يعتبر الافتقار إلى تنويع الطاقة والاعتماد الكبير على المنتجات النفطية المستوردة من قضايا الأمن القومي.

المخاطر الاجتماعية:



- يؤدي انقطاع التيار الكهربائي إلى تدهور مستويات المعيشة مع مخاطر على صحة ورفاه وإنتاجية اللبنانيين.

- يعمل مخطط تقنين الكهرباء الحالي على تعميق مستويات عدم المساواة في البلاد. المناطق الأكثر فقرا والأقل نموا في لبنان لديها أدنى توصيل للكهرباء المنظمة ويتعين عليها دفع تكاليف توليد الديزل المحلي الباهظ للحصول على الطاقة الكاملة.

المخاطر البيئية:



- يؤدي استخدام المولدات الخاصة إلى ارتفاع مستويات التلوث الجوي بشكل ملحوظ والتعرض عن طريق الاستنشاق للمركبات المسببة للسرطان.

- يساهم توليد الكهرباء في ما مجموعه ٥٧% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في الدولة. للوقود الثقيل وزيت الديزل معاملات انبعاث خلال دورة الحياة تبلغ حوالي ٠,٧٧٨ طن من ثاني أكسيد الكربون / ميجاوات ساعة، مقارنة بـ ٠,٤٣٣ للغاز الطبيعي و ٠,٣٢ من مصادر الطاقة المتجددة.

الإطار القانوني القائم للشفافية في لبنان

قانون
٢٠١٧/٢٨

قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وتعديله، ومرسومه التطبيقي

قانون
٢٠٠٨/٣٣

بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

قانون
٢٠١٨/٤٨

بشأن تعزيز الشفافية في قطاع البترول

قانون
٢٠٠٢/٤٦٢

بشأن تنظيم قطاع الكهرباء

قانون
٢٠١٥/٢٧

تم اعتماد اتفاقية إنشاء أكاديمية دولية لمكافحة الفساد كمنظمة دولية بموجب القانون ٢٠١٥/٢٧

في حين أن هذه ليست خاصة بقطاع الطاقة ، إلا أن جميعها تعتبر قابلة للتطبيق في القطاع وتعزز الشفافية والنزاهة داخل هذا القطاع الحيوي

بمساهمة من:
أسماء فارس: مساعدة الأبحاث والتنسيق في
الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد

ثريا شامي: مصممة الجرافيك في الجمعية
اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد

تماشياً مع سياسة **الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد**، في توفير المعلومات للجمهور بشكل مفتوح المصدر، يُمكن استعمال المؤلف مع ذكر مصدره. وفي حال عدم ذكره تحتفظ الجمعية بحقوقها في ملاحقة أي شخص يستعمل المحتوى من دون ذكر المصدر.

جميع حقوق النشر محفوظة للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد، الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية - © ٢٠٢٢